يونيو ٢٠٢٣

نشرة الهجرة القسرية

عدد خاص

التعبئة من أجل نيل الحقوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية (FMR) توفر ملتقى للتبادل المنتظم للخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخلياً وأولئك الذين يعملون معهم. وعادة ما يتم نشرها باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية عن طريق مركز دراسات اللاجئين التابع لقسم التنمية الدولية بجامعة أكسفورد.

فريق العمل

أليس فيليب (مديرة التحرير)
أوليفيا بيرثون (نائبة المحرر)
مورين شوينفيلد (مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

مركز دراسات اللاجئين
قسم التنمية الدولية
جامعة أكسفورد،

3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB، المملكة المتحدة

fmr@qeh.ox.ac.uk

www.fmreview.org/ar

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية لا تعكس بالضرورة آراء المحررين أو مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد.

حقوق النشر: نشرة الهجرة القسرية عبارة عن منشور مفتوح متاح الوصول إليه. للحصول على التفاصيل، يمكنكم زيارة www.fmreview.org/ar/copyright.

ISSN: 1460-9819

تصميم:
Art24 www.art24.co.uk

كلمة المحرر

غالباً ما تغطي نشرة الهجرة القسرية موضوعات عبر العديد من المناطق ولكن من حين لآخر نُركِّز على جزء معين من العالم من أجل استكشاف موضوع ما بمزيد من التعمق. وبالشراكة مع مشروع رِف أرَب التابع لجامعة أوسلو، ندرس في هذا العدد كيفية تعاون الأشخاص لضمان احترام حقوق المهاجرين قسرياً وتحقيقها على أرض الواقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي إطار التزامنا بتضمين مجموعة واسعة من الأصوات في نشرة الهجرة القسرية وربط الناس معاً، قمنا بوضع بعض المبادرات الجديدة لهذه القضية الخاصة. كانت لدينا دعوة مفتوحة للمقالات ودعونا المؤلفين المحتملين إلى ورشة عمل لمناقشة أفكارهم قبل تقديم مقترحاتهم، ثم اخترنا مجموعة من ١٥ مؤلفاً لكتابة مقالاتهم كاملة حتى يتسنى لنا مراجعتها. وقد سمح ذلك بإجراء حوار أكثر ثراءً بين المؤلفين المهتمين بهذا الموضوع وهو أمر نأمل في القيام به مرة أخرى في المستقبل.

لقد شارك فريق رِف أرَب مع الشركاء طوال الوقت، وتعد جودة التقديمات دليلاً على عملهم الجاد في تشكيل الدعوة ومشاركتها مع شبكاتهم الواسعة ومراجعة المقالات جنباً إلى جنب مع المحررين. ولا يفوتني أن أعرب عن خالص امتناني لأوليفيا بيرثون التي أدارت عملية التحرير قبل أن تنهي فترة عملها في نشرة الهجرة القسرية. نتمنى لها دوام التوفيق في مساعيها الجديدة.

سيكون هذا العدد متاحاً باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية على الإنترنت وفي شكل مطبوع. يمكنكم الاطلاع على www.fmreview.org/ar/rights-mobilisation.

نتمنى أن تستمتعوا بهذا الإصدار الخاص ونُرحِّب بآرائكم!

مع خالص التمنيات،

أليس فيليب
محررة نشرة الهجرة القسرية

المحتويات

٣ **مقدمة: تنظيم الحقوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**
مريام تويجت ونورا ميلش وعبد الله عمر ياسين

٥ **تعبئة النساء الفلسطينيات في سوريا للتأثير على إنتاج المعرفة**
خديجة الخواجة، أمونة التميمي وميتي إديث لوندسفريد ستيندیفاد

٨ **تعبئة اللاجئين لدعم حقوق اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا**
وطفة نجدي، مصطفى هوشمند، فرح الحموري، عروب العابد

١٢ **التعامل مع مشكلة انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: شبكة جديدة لتعبئة المجتمعات**
زهرة البرازي وتوماس ماكجي

١٤ **حرية الحركة والنشاط الحقوقي في الصحراء الكبرى**
موكتار دان ياي وموريس ستيرل

١٧ **التعبئة: طريقة للبقاء على قيد الحياة للاجئين من الأقليات المُهمَلة**
دينا بسلان

٢٠ **المساعدة القانونية المتمحورة حول المجتمع: تعزيز الحماية والوصول إلى الحقوق للاجئين**
إضار مروب وشول سايمون

الشارع الفاصل بين منطقة النعيم وهي بيوت المواطنين (اليمين) في الكويت وبيوت الصفيح للبدون (اليسار).
الصورة مهداة من: بلال الفضلي

مقدمة: تنظيم الحقوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ميريام تويجت ونورا ميلش وعبد الله عمر ياسين

في هذا العدد الخاص، يدرس عددٌ من المؤلفين كيف يمكن لأعمال التعبئة المحلية أو العابرة للحدود الوطنية أن تدعم حقوق المهاجرين قسرياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تُعد الإجراءات والعمليات المُطبَّقة على مستوى العالم للاعتراف بحقوق اللاجئين غير كافية، ويمكن أن تكون بعيدة المنال وتستند في كثير من الأحيان إلى آليات الإقصاء مثل التركيز على الخلفيات الوطنية أو الفهم الضيق لمدى التأثر. وبالنسبة للنشطاء، فإن السعي وراء الاعتراف بالحقوق ينطوي على عدد من المخاطر، لا سيّما في البيئات التي غالباً ما تكون غير مواتية بالفعل للاجئين. على سبيل المثال، يمكن رؤية الآثار السلبية للخطاب المتزايد المناهض للمهاجرين على الأشخاص الذين طلبوا الحماية بشكل صارخ في تونس، حيث يؤثر هذا الخطاب سلباً على إقامتهم القانونية غير المستقرة بالفعل في البلاد. وفي هذا السياق، يطرح هذا العدد الخاص التساؤل التالي: ما الدور (الأدوار) التي يمكن أن تؤديها أعمال التعبئة المحلية أو العابرة للحدود الوطنية في دعم حقوق المهاجرين قسرياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؟

تلفت المقالات الواردة في هذا العدد الخاص انتباهنا إلى المبادرات الموجهة نحو تعزيز حقوق المهاجرين قسرياً عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يُوضِّح المؤلفون أهمية أعمال التعبئة في أماكن وسياقات مختلفة. ومع ذلك، فإنهم لا يخشون التفكير في العديد من العقبات التي غالباً ما تواجه مثل هذه الجهود. وتتعلق بعض هذه العقبات بالبيئات القانونية المُعقدة التي تعمل فيها هذه المبادرات. وهناك عوائق أخرى تتعلق بقيود المانحين وسياسات وممارسات الاحتواء الأوروبية وانتشار تجريم التضامن على نطاق واسع - عملية إضفاء الطابع غير القانوني على دعم حقوق الإنسان للآخرين.

وخلال قيامنا بوضع تصور لهذا العدد، اعتمدنا فهماً واسعاً لعملية التعبئة على أنها العمليات والجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المختلفة للمشاركة والانضمام واتخاذ الإجراءات لمعالجة الاضطهاد الهيكلي وإحداث تغيير اجتماعي - وفي هذه الحالة لتحسين ظروف الأشخاص طالبي اللجوء.[1] وباعتبارنا شركاء في هذا العدد، شجعنا بشكل خاص المقالات التي يشارك فيها الأشخاص بنشاط في التفاوض بشأن الحقوق في المنطقة، بما في ذلك المهاجرون قسرياً أنفسهم، والذين شاركوا في تأليفها مع آخرين قدموا وجهة نظر مختلفة. ويسعدنا أن نرى عدد المشاركات التي استجابت لهذا التشجيع. تعرض المقالات المُختارة الفرص والعقبات التي تعترض عملية التعبئة من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات، والتي تمتد من التنظيم الذي يقوده اللاجئون إلى التضامن العابر للحدود الوطنية؛ حيث تتفاعل بعض المقالات بنشاط مع السبل المحتملة للتعبئة، بينما تعمل مقالات أخرى كقصة تحذيرية؛ والتي يشارك فيها الجميع الدروس المستفادة في هذه العملية.

وعند قراءة هذه القطع معاً، يمكننا أن نرى أن نهج التضامن والنُهج القاعدية أمران حيويان لضمان تنظيم الحقوق بصورة هادفة وآمنة في البيئات الصعبة. في هذه المقدمة، نتناول ثلاثة دروس تظهر عبر عدد من المقالات وهي: أهمية النُهج القاعدية، وأهمية التضامن العابر للحدود الوطنية، وتحدّيات وجود المنظمات غير الحكومية. تُوضِّح هذه الدروس مجتمعة حقيقة أن إحداث تغيير مستدام في حقوق المهاجرين قسرياً هو عمل شاق للغاية ولا يستفيد من كونه رومانسياً.

النُهج القاعدية

تسلط عدة مقالات الضوء على أهمية الجهود المبذولة محلياً والنُهج القاعدية للتعبئة. وبالتركيز على المساعدين القانونيين للاجئين في مصر، يؤكد إضار مروب وشول سامون على الأدوار المُهمة التي يمكن أن يؤديها اللاجئون أنفسهم في تحسين الوصول إلى العدالة. وفي مقالتهم حول المنظمات التي يقودها اللاجئون، قدم كلٌ من وطفة نجدي ومصطفى هوشمند وفرح الحموري وعروب العابد فهماً أكبر لآليات الدعم القانوني التي تمكّن اللاجئون في تركيا والأردن ولبنان من إنشائها لأنفسهم، الأمر الذي سمح لهم بأداء دور مُهم في بيئات سياسية مختلفة.

ويناقش كل من خديجة الخواجة وأمونة التميمي وميتي إديث ستينديفاد كيفية دمج النُهج القاعدية في إنتاج المعرفة. في الممارسات الإنسانية، يتم إنتاج الكثير من المعارف في وثائق مكتوبة مثل التقارير والتقييمات؛ حيث نتعلم كيف تفشل هذه النُهج القياسية غالباً في التعرف على خبرة الأشخاص وجهودهم الخاصة نحو الاعتراف بالحقوق. واستناداً إلى خبرة المؤلفين في مجال الأبحاث التعاونية التي تشمل الباحثين والمشاركين، فإنهم يقترحون

الدروس المستفادة والأدوات التي تقدم نموذجاً مفيداً للكتابة والإجراءات التي تسعى إلى تنظيم الحقوق.

التضامن العابر للحدود الوطنية

يتمثل الدرس الثاني الذي نودّ تسليط الضوء عليه والذي يظهر في هذا العدد في أهمية التضامن العابر للحدود الوطنية في دعم جهود التعبئة. يروي توماس ماكجي وزهرة البرازي القصة وراء تشكيل شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول انعدام الجنسية، المعروفة باسم «هويّتي». ونظراً لعدم وجود آلية رسمية للتعرف على الأشخاص عديمي الجنسية في المنطقة، قد تكون الدعوة والتضامن، في كثير من الحالات، هي الأدوات الوحيدة المتاحة بهذا الشأن. وتُوضِّح هذه المقالة كيف يمكن أن يدعم بناء الشبكة الإقليمية الجهود الشعبية للأشخاص عديمي الجنسية التي يبادرون بها.

يُعد التضامن مع الأشخاص الرحالة أيضاً بمثابة القوة الدافعة لمشروع Alarme Phone Sahara، الذي نوقش في محادثة بين موريس ستيرل وموكتار دان ياي، وهو ناشط حقوقي يتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرّض لها الأشخاص الذين يعبرون الصحراء باتجاه شمال إفريقيا. وما نتعلمه هنا هو أهمية وجود وعي أكبر بالتهديدات التي تهدد حياة كل من الأشخاص الذين يطلبون اللجوء والأشخاص الذين يسعون إلى مساعدتهم، وهي تهديدات ليست متماثلة في جميع أنحاء العالم. بينما يتحدث موكتار دان ياي عن المخاطر التي يواجهها رداً على أفعاله في مشروع Alarme Phone Sahara، ومن ثمَّ يُذكّرنا بأننا «كلنا نشطاء حقوقيون ولكننا لسنا في نفس الوضع».

أنجزة دعم اللاجئين

تعكس مقالتان كيفية تفاعل مبادرات التعبئة - بما في ذلك الجهود المبذولة لإضفاء الطابع الرسمي على هذه المبادرات - مع الهياكل الأوسع للمساعدات الإنسانية. وتتحدث هاتان المقالتان عن درسنا الثالث بشأن الأنجزة. ونعتمد في ذلك على فهم إصلاح جاد لهذا المصطلح باعتباره أسلوباً للتنظيم يمكن أن يحول القضايا الجماعية إلى «مشاريع» منعزلة تعتمد على التمويل الأجنبي.[٢]

وتأخذنا مقالة دينا بسلان إلى الأردن، حيث اتحد لاجئو الأقليات مع المؤيدين الأردنيين والمتجاوزين للحدود الوطنية لحل مسألة الاستبعاد من البرامج الإنسانية والعنصرية الهيكلية التي يواجهونها؛ حيث تتحدث دينا عن المعضلات التي واجهتها المنظمة التي شاركت في تأسيسها عندما أصبحت رسمية كمنظمة غير حكومية، قائلة: «لقد وجدنا أن قدراتنا صارت منهكة في محاولة الاستجابة للاحتياجات (المتضاربة في بعض الأحيان) لأطراف مختلفة: المجتمع والمنظمات الشريكة والباحثين والمانحين والحكومة». ويلفت كل من إضار مروب وشول سايمون انتباهنا إلى مسألة ذات صلة في المساهمة الخاصة بهم: التحيز المسبق للقطاع الإنساني حول قدرة اللاجئين على العمل كمساعدين قانونيين، مما يحد من الدور الذي يُسمح لهم بأدائه.

تأملات

من خلال عرض أمثلة مختلفة لأعمال التعبئة، نحن كشركاء في هذا العدد نهدف إلى إظهار تضامننا مع النشطاء الحقوقيين الذين يعملون لدعم حقوق المهاجرين قسرياً. ونحن نعتبر أنفسنا نشطاء حقوقيين، لكننا لسنا بأي حال من الأحوال في نفس وضع العديد من مساهمينا. على سبيل المثال، تلقينا تمويلاً لهذا المشروع من مجلس الأبحاث في النرويج ولم نتعرض لأي خطر في هذه العملية. وقد تعلمنا الكثير من المؤلفين المساهمين. وبالنسبة لنا، أثارت هذه التجربة تفكيرنا التأملي حول طرق التعاون وتعزيز التضامن مع النشطاء الحقوقيين (المعنيين باللاجئين) في المستقبل.

ونأمل أن يدعو هذا العدد الخاص القراء إلى النظر في الاحتمالات العديدة للتضامن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من أن ظروف التعبئة في المنطقة قد لا تبدو مواتية للتضامن. تُوضِّح لنا كل مقالة، إلى جانب الدروس الرئيسية الثلاثة التي طرحناها هنا - أهمية النُهج القاعدية، وفرص التضامن العابر للحدود الوطنية، والتعامل مع التحدّيات التي تأتي مع وجود المنظمات غير الحكومية - برؤية المبادرات التي تدعم حقوق اللاجئين بما يساعد اللاجئين بالفعل على تخطي هذه الظروف وإحراز التقدم. قراءة سعيدة!

ميريام تويجت *m.a.twigt@umail.leidenuniv.nl*
موظفة باحثة، مركز إدارة الهجرة والتنوع، جامعة ليدن؛ زميلة سابقة لما بعد الدكتوراه، قسم علم الجريمة وعلم اجتماع القانون، جامعة أوسلو

نورا ميلش *nora.milch@jus.uio.no*
مستشارة أبحاث، قسم علم الجريمة وعلم اجتماع القانون، جامعة أوسلو

عبدالله عمر ياسين *abdullah.yassen@epu.edu.iq*
أستاذ مساعد في القانون الدولي العام ورئيس العلاقات الثقافية، المكتب الدولي، جامعة أربيل التقنية

١. مُثِّل العمل الذي قام به بيتر نيرز وكيم ريجبل مصدراً للإلهام. يمكنكم على سبيل المثال الاطلاع على بيتر نيرز وكيم ريجبل (٢٠١٢)، «المواطنة ونشاط المهاجرين وسياسة الحركة»، روتليدج.
٢. جاد آي. (٢٠٠٤) «أنجزة» حركات المرأة العربية «، صحيفة الريادة، ٣٨-٤٧
bit.ly/Jad-NGOization

يُعد المؤلفون أعضاء أساسيين في فريق مشروع «رِف أرَب»، ويمكنكم قراءة المزيد عن أعمالهم في الصفحة ٢٣ أو من خلال زيارة موقعهم الإلكتروني: www.jus.uio.no/ikrs/english/research/projects/ref-arab/

تعبئة النساء الفلسطينيات في سوريا للتأثير على إنتاج المعرفة

خديجة الخواجة، أمونة التميمي وميتي إديث لوندسفريد ستينديفاد

غالباً ما تخضع النساء الفلسطينيات في سوريا لإسكات أصواتهن عند إنتاج المعارف المتعلقة بمجالات إعداد الأبحاث والممارسات الإنسانية، وتوفر جلسات «إعادة السرد» رؤى مُهمة حول تجارب هؤلاء النساء وأهميتهن للمناقشات الدائرة حول تنظيم الحقوق.

غالباً ما يُطلب من المهاجرين قسرياً مشاركة أجزاء من حياتهم مع الصحافيين والباحثين والمهنيين العاملين في المجال الإنساني. ويُعد إنتاج المعرفة جزءاً لا يتجزأ من الممارسة الإنسانية: حيث تقوم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بجمع ومشاركة وتحليل الشهادات من الأشخاص المهمشين من أجل الوصول إلى التمويل وتوزيع المساعدات. ومع ذلك، غالباً ما يتم إسكات وتجاهل القصص والتجارب الأوسع للمشاركين في البحث؛ إذ نادراً ما يُطلب منهم المشاركة في هذه العمليات ولا يكون لديهم تأثير يُذكر على كيفية تأطير كلماتهم وأصواتهم وصورهم. وقد شارك عدد قليل من الباحثين بنشاط وفعالية في كيفية تمكين المشاركين من المجتمعات المهمشة للعمل كمستشارين وخبراء لإثراء الحوارات حول إنتاج المعرفة بشأن مجتمعاتهم.[١]

ليس بإمكاننا كمؤلفات كتابة لفظة «نحن» بشكل جماعي: خديجة وأمونة[٢] تُعرّفان على أنهما فلسطينيتان عديمتا الجنسية من اليرموك، تم تهجيرهما من وطنهما، فلسطين، ومكان ولادتهما في سوريا. وقد شاركتا في مشروع حكاية شفهية[٣] الذي يوثق كيف تتذكر أربعة أجيال من النساء من التراث الفلسطيني اللواتي ولدن في سوريا التاريخ.[٤] وبصفتها الباحثة الدنماركية الرئيسية، جمعت ميتي التسجيلات الشفوية الرقمية كجزء من أطروحة الدكتوراه الخاصة بها. وقد شوهدت ميتي آخر مرة في اليرموك في عام ٢٠١٢ وهربت خديجة وأمونة في عام ٢٠١٤؛ ومنذ ذلك الحين مُنحت خديجة حق اللجوء في ألمانيا، بينما ظلت أمونة وأطفالها نازحين داخلياً في مخيم تابع للأونروا في سوريا. والتقت خديجة وميتي في عام ٢٠١٨ في ألمانيا وتستمر ميتي في التواصل مع أمونة عبر الإنترنت. على الرغم من أن هناك الكثير من الأمور التي تفصل بيننا، ثمة الكثير أيضاً من الأمور التي تربطنا: فنحن نُعرف كنساء متوافقة الجنس، وهناك أماكن نحبها في سوريا اعتدنا أن نطلق عليها اسم الوطن، ولم نتمكن من العودة لعقد من الزمان.

وقبل وقت طويل من انخراط النساء المشاركات في هذا المشروع البحثي، كن ناشطات في عمليات التعبئة من أجل نيل حقوقهن في عبور الحدود، والحصول على التعليم، والحصول على الحماية ولم شملهن مع أسرهن، والاعتراف بهن كفلسطينيات. على سبيل المثال، نظمت النساء احتجاجات مؤيدة للديمقراطية ونظمت تعليماً لأطفالهن وأقامت مرافق صحية وغذائية أثناء العيش تحت الحصار ورتبن جنازات كريمة وحاولن دعم توثيق أعداد الأشخاص الذين ماتوا من الجوع الممنهج في اليرموك؛ بيْد أن هذه الأفعال لم تظهر في تقارير المنظمات غير الحكومية والدراسات الأكاديمية. ومن ثمَّ فإن الإسكات التاريخي للنساء الفلسطينيات عديمات الجنسية في سوريا يجعلنا ندرك تماماً عمليات التهميش والمجتمعات عديمة الجنسية ووجهات نظر النساء في الهجرة القسرية. واليوم، تؤثر الحرب الدائرة في سوريا

على النساء الفلسطينيات عديمات الجنسية اللاتي ولدن في سوريا بطرق متعددة ومعقدة.[٥] وكمؤلفات، اجتمعنا معاً لنسأل: كيف يمكن للنساء الفلسطينيات عديمات الجنسية الوصول إلى التأثير على إنتاج المعرفة المستنير من تجاربهن؟

«لا بديل عن التجربة»

فرَّ أجداد خديجة وأمونة من شمال فلسطين إلى سوريا خلال النكبة[٦] واستقروا لاحقاً في اليرموك، وهو مخيم غير رسمي للاجئين في سوريا والذي كان يضم مع ذلك ١٦ منشأة مختلفة تابعة للأونروا مثل المدارس والعيادات ودور السينما. وقد أُسس مخيم اليرموك في عام ١٩٥٧ وقبل اندلاع الصراع في عام ٢٠١١ كان موطناً لنحو ١٦٠,٠٠٠ لاجئ؛ يُمثِّلون أكبر جالية فلسطينية خارج فلسطين.[٧]

في عام ٢٠١٤، لفتت صورة أيقونية انتباه العالم إلى مخيم اليرموك، وهي تصور آلاف الأشخاص يصطفون في طوابير للحصول على الطعام في شارع تعرض للقصف. قد يكون هذا هو ما يعرفه العديد من الأشخاص عن مخيم اليرموك اليوم، مما يقوض الدور المركزي لـ «فلسطين الصغيرة» - كما يلقب مخيم اليرموك - للفلسطينيين في سوريا وللمقاومة السلمية في تلك المرحلة من الصراع المسلح،[٨] كما ظهرت الصورة على غلاف إصدار نشرة الهجرة القسرية (FMR) حول الأزمة السورية.[٩]

ولكن على عكس الآخرين الذين كانوا يطلبون اللجوء خارج سوريا في ذلك الوقت، تمت إعادة الفلسطينيين الذين حاولوا الفرار إلى لبنان والأردن وتركيا منذ عام ٢٠١٢. يصعب على الآخرين فهم هذه التجربة المتمثلة في إعادتهم إلى سوريا، بما في ذلك ميتي، على الرغم من مشاركتها النشطة في توثيق عمليات الإعادة هذه؛ مثلما أوضحت خديجة قائلة:

«ليس هناك بديل عن التجربة. بغض النظر عن عدد القصص التي ستسجلها ميتي وتدونها وتترجمها أو عدد المرات التي ستستمع فيها إلى قصة النكبة أو النكبة المستمرة أو حصار اليرموك، فإنها لن تفهمها حقاً ومن سيقرأ [عنها]] لن يفهمها أيضاً.»

«إعادة السرد»: خلق مجال لاستكشاف القصص المعقدة

لقد كان محور مشروع الحكاية الشفهية هو ما صاغته ميتي في جلسات «إعادة السرد». في البداية، ساهمت المشاركات في تصميم البحث قبل تسجيل قصصهن؛ ثم أتاحت لهن جلسات «إعادة السرد» شرح تجاربهن بصورة كاملة، حيث يمكنهن فيها الاستماع إلى تسجيلاتهن الخاصة وإبداء التعليقات أو تصحيح أي سوء فهم. وخلال هذه الجلسات، تم تزويد النساء أيضاً بترجمات مكتوبة لتأكيد ما إذا كانت الروايات المكتوبة صحيحة مع ما قُلنه وما قصدنه.

ووفقاً لخديجة، فقد سمح ذلك للمشاركات «بإظهار أنفسنا كأشخاص حيويين يتطورون ويتأثرون بحياتنا وظروفنا المعقدة». وهناك أحد الأمثلة يتعلق بصعوبات الحفاظ على العلاقات الأسرية وتطويرها أثناء النزاع. بصفتها ناشطة مناهضة للنظام، قطعت خديجة علاقاتها في البداية مع والدها، الذي بقي في سوريا وزعم أنه يدعم نظام الأسد. ولكن على مدار السنوات، كانت تجربتها تتمثل في أن السلطات المعنية باللجوء والعاملين في المنظمات غير الحكومية والباحثين الناشطين قد فشلوا في فهم أنه على الرغم من وجهات نظر والدها السياسية (سواءً أكانت حقيقية أم مزيفة)، إلا أن علاقتهما أيضاً فيها مجال للحب وصنع السلام، وهي تعتقد أن تمثيل تجربتها في التقارير الإنسانية قد ساهم أيضاً في تقليل تعقيدها البشري:

«بالنسبة لي، كان هناك خطأ ما. فقد تم تجميد كلماتنا في الوقت المناسب إذ أنه في وقت ما كان لا بدّ من إنهاء إعادة السرد وكان لا بدّ من طباعة الكلمات في التقارير والمقالات والأطروحات؛ لكنني بحاجة إلى مجال لإظهار مدى التعقيد ولا أشعر أن تقارير الأمم المتحدة أو الأبحاث الأكاديمية [...] تظهر ذلك».

وقد سمحت عملية «إعادة السرد» للمشاركات إضفاء فارق بسيط على الأفكار والمشاعر التي تبدو متضاربة. ومثل خديجة، كان لدى أمونة أيضاً مشاعر متضاربة حول كيفية تذكرها هي وتراثها - وفي هذه الحالة، فيما يتعلق بمسقط رأسها، مخيم اليرموك. بالطبع اليرموك مكان يحمل ذكريات جميلة. بالاستماع إلى تسجيلاتها الخاصة، أدركت أمونة أن التوق والحنين إلى المكان الذي اعتادت تسميته بالوطن يمكن أن يُساء تفسيره. وربطت ذلك بخطط الأونروا لإعادة فتح مخيم اليرموك، بقيادة النظام السوري والأطراف المعنية:

«كيف نصنع وطناً مؤقتاً جديداً وسط أنقاض اليرموك، ونحن نعلم كل الشرور التي حدثت هناك؟ [...] كل من يعتقد أن بإمكانه إعادة إنشاء مخيم اليرموك هو شخص أحمق ويريدنا فقط أن نكون في حالة إغلاق حيث يمكنهم السيطرة علينا في المخيمات.»

تجد كلمات أمونة هذه أصداءً لها مع ما دعا إليه النشطاء والباحثون: «إلغاء المخيم»؛ وهي تؤكد على نزوع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وسلطات الدولة إلى إعادة إنشاء المخيمات باعتبارها المكان الوحيد الذي يمكن أن يعيش فيه الفلسطينيون عديمو الجنسية، وتحث الباحثين والممارسين وصانعي السياسات في مجال الهجرة القسرية على إبقاء المخيمات على جدول الأعمال. لا ينبغي استخدام الحنين إلى الأوطان السابقة لإضفاء الطابع الرومانسي على المخيم.

الاستفادة من المشاركات في البحث

بالإضافة إلى جانب نهج «إعادة السرد»، شاركت المشاركات في البحث في عمليات البحث بطرق أخرى. على سبيل المثال، كان لدى ميتي والمشاركات فهماً مشتركاً لكيفية عمل التقنيات المستخدمة أثناء التسجيل والترجمة والتحليلات. وقد أُجريت أجزاء كبيرة من التحليل بالاشتراك مع النساء المشاركات. وأعربت معظم المشاركات عن تقديرهن الشديد لمعرفة المزيد حول كيفية تشفير البيانات وترجمتها وإخفاء مصدرها وكيفية استخدام أدوات البرامج لتنظيم الموضوعات. تم إعطاء جميع المشاركات في البحث دفاتر ملاحظات الخاصة، لتدوين الملاحظات التي قد يرغبن في العودة إليها لاحقاً أو الاحتفاظ بها لأنفسهن. ويمكن للمشاركات اللاتي وجدن صعوبة في الكتابة تسجيل ملاحظاتهن الشخصية رقمياً؛ وهو خيار يتضمن بالضرورة التأكد من أن المشاركات تعرفن كيفية الحفاظ على أمان هذه البيانات، وذلك على سبيل المثال عن طريق التشفير وإخفاء الأسماء والأماكن والعمر والجنس.

المشاركة كجزء لا يتجزأ من حركات النضال الحقوقية

غالباً ما يُدفع الناس إلى الاعتقاد بأن المشاركة في البحث يمكن أن تؤدي إلى تغيير في ظروفهم. وفي حين أن تسجيل التاريخ الشفوي وتبادل الخبرات قد يكون له آثار علاجية، إلا أن مصير النساء الفلسطينيات في سوريا غالباً ما يظل على حاله دون تغيير أو يزداد سوءاً في بعض الحالات بسبب الأبحاث الإنسانية. إن احتمالية أن يكون إنتاج المعرفة وحده - للتخطيط الإنساني أو البحث الأكاديمي – قد يؤثر بشكل أساسي على التغيير محدودة؛ ولكن الاستمرار في البحث عن طرق إبداعية لإجراء البحوث وتأليفها ومناقشتها في الاجتماعات أو ورش العمل ونشرها قد يضمن قدراً أكبر من الكرامة للمجتمعات المهمشة ويمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من طريقة تطور حركات النضال الحقوقية وتقدمها.

وفي هذا المشروع، أثرت «إعادة السرد» والنُهج التشاركية الأخرى على نتائج البحث وساعدت في الكشف عن الفروق الدقيقة والتعقيدات المُهمة التي كان من الممكن أن يتم تفويتها لولا ذلك. ومع ذلك، لم يُغيِّر هذا من عدم تناسق القوة بين الباحث والخاضعات للبحث، لا سيّما بسبب الحاجة إلى إخفاء هوية العديد من المشاركات بسبب ظروفهن ، وعدم الاعتراف المؤسسي بمساهمتهن. والأهم من ذلك، أنه أظهر أنه في حين أن النساء الفلسطينيات في سوريا يشاركن بنشاط في النضال من أجل الحقوق، إلا أنه للأسف نادراً ما يتم أخذ جهودهن على محمل الجد من قبل واضعي السياسات أو يتم تسليط الضوء عليها في البحث أو الممارسة.

خديجة الخواجة
طالبة جامعية، هوتشويل شترالسوند

أمونة التميمي
طبيبة أطفال، المركز الصحي التابع للأونروا

ميتي إديث لوندسفريد ستينديفاد
mette.lundsfryd@mau.se @MLundsfryd
زميلة باحثة، جامعة مالمو

١. على سبيل المثال، جيه. دانس ولوري وإل. جونسون (٢٠١٩) «الحوارات المثالية مع المهاجرين الملونين في السويد والولايات المتحدة: نهج إثنوغرافي تشاركي»، مجلة البحوث الإثنوغرافية والنوعية، ١٣، الصفحات ١٦٩–١٨٦.

٢. خديجة وأمونة اسمان مستعاران للمؤلفتين.

٣. المصطلح حكاية يؤكد أنها الشخص الذي يُعرِّف نفسه بأنها هي راوية القصة (الحكاية). تحتوي القصص المُسجَّلة على روايات عنها وحياتها هي ونساء أخريات، وهذا يشمل قصص الذكور والدولة والأطفال والمؤسسات.

٤. ميتي إديث لوندسفريد ستينديفاد (٢٠٢٢) «النساء الفلسطينيات في سوريا يعدن سرد حكايتهن. تصوير أنثى عديمة الجنسية في الشتات»، أطروحة دكتوراه، جامعة ليستر

٥. عريقات ن. (٢٠١٤) «اللاجئون الفلسطينيون والانتفاضة السورية: سد فجوة الحماية أثناء النزوح القسري الثانوي»، المجلة الدولية لقانون اللاجئين، المُعرِّف الرقمي: 10.1093/ijrl/eeu047

٦. لفظة النكبة هي الكلمة العربية المستخدمة للإشارة إلى الحدث التاريخي الذي وقع فيه طرد الشعب الفلسطيني من فلسطين والهزيمة في الحرب التي دارت خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩، وهي تعني «الكارثة».

٧. bit.ly/unrwa-yarmouk

٨. أ. الخطيب (٢٠٢١) فلسطين الصغيرة (يوميات حصار)، أفلام القوة القاهرة، بدايات للفنون السمعية البصرية، معهد الدوحة للأفلام bit.ly/little-palestine

٩. www.fmreview.org/ar/syria

تعبئة اللاجئين لدعم حقوق اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا

وطفة نجدي، مصطفى هوشمند، فرح الحموري، عروب العابد

تطورت المبادرات التي يقودها اللاجئون والتي تدعم مجتمعات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط بطرق مختلفة في إطار الاستجابة لبيئة سياسية مقيدة في كثير من الأحيان؛ ومن ثمَّ يجب على المجتمعات الإنسانية والبحثية الدولية الاعتراف بقدرة هذه المبادرات وإيجاد طرق للاستماع إليها والتعلم منها والتعاون معها بشكل أكثر فعالية.

لقد توسعت المؤلفات المتعلقة بتعبئة المجتمع في السنوات الأخيرة، مع التركيز بشكل خاص على مجتمعات اللاجئين؛ وهذا يعكس أجندة "توطين المساعدات" التي تم الترويج لها في قمة الأمم المتحدة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ (WHS)، واعتراف الأمم المتحدة المتزايد بالدور الذي تنهض به الجهات الفاعلة المحلية وقادة اللاجئين. ويرتبط ذلك أيضاً بـ «الصفقة الكبرى» (التي تم إطلاقها في قمة الأمم المتحدة العالمية للعمل الإنساني) والتي ترمي إلى تعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية من خلال تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية وتزويدها بإمكانية وصول أكبر إلى التمويل والمعلومات. وبالمثل، ركّز الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨ على تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم والاعتراف بقيمة مشاركة اللاجئين في صنع القرار.

وقد دفع التحول النموذجي في التمويل الإنساني نحو نهج أكثر شمولاً وتركيزاً على التطوير الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات المانحة الخاصة إلى تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون، مما شجعهم على الاعتماد على أنفسهم. ومع ذلك، كانت هناك أبحاث محدودة حول تجارب المنظمات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط[١] والاستراتيجيات التي تستخدمها للمطالبة بحقوقها وتحدي عدم تناسق القوة في البلدان المضيفة وداخل النظام الإنساني الدولي.

ولاستكشاف هذه القضية، نظرنا في مسألة تعبئة اللاجئين داخل النظم البيئية المحلية والوطنية والدولية، مع التركيز على بيئات السياسات المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث سمح لنا ذلك بالحصول على فهم أفضل للهياكل التي أنشأها اللاجئون والدور الذي تمكنوا من النهوض به. وعلى مدار ١٨ شهراً من البحث المكتبي ورسم الخرائط والبحث الميداني والمقابلات ومجموعات التركيز والتحليل المقارن في الأردن ولبنان وتركيا، حددنا ما مجموعه ٣٣٦[٢] استجابة بقيادة اللاجئين من أنماط وأنواع مختلفة، ويشمل ذلك عدداً محدوداً من المنظمات المُسجّلة التي يقودها اللاجئون بالإضافة إلى نطاق أوسع بكثير وعدد أكبر من المنظمات التي يقودها اللاجئون الأقل وضوحاً والأصغر عادةً.

وقد ساعدت نتائج بحثنا في تطوير التعريف التالي للمنظمة التي يقودها اللاجئون ذات الصلة وفقاً لسياق الشرق الأوسط:

المنظمة التي يقودها اللاجئون هي عبارة عن استجابة مُنظمة أو رسمية أو غير رسمية يستهلها أو يقودها أو يديرها شخص (أشخاص) من النازحين قسرياً لتزويد المجتمع بالخدمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية و/ أو الحماية.[٣]

المنظمات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط: حاضرة ونشطة على الرغم من السياسات التقييدية

لدى الدول الثلاث المشمولة في هذه الدراسة سياسات مختلفة تجاه اللاجئين - سياسات تم تطويرها استجابة لديناميكيات القوة المتغيرة والعلاقات الدولية والمصالح المتغيرة.

في الأردن، يُحرم غير الأردنيين من حق تكوين كيانات المجتمع المدني، حتى لو كان أحد أعضاء هذا الكيان فقط غير أردني، ويجب أن تحصل المنظمة على موافقة خاصة من رئيس الوزراء والتي يصعب للغاية الحصول عليها. يُعتبر اللاجئون في الأردن "طالبي لجوء" (الأردن ليست من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١) وبالتالي يُحرم اللاجئون من حق التنظيم باعتبارهم غير أردنيين.

وفي لبنان، تتغير السياسات التي تؤثر على مجموعات اللاجئين المختلفة باستمرار. وتتبع المؤسسات الأجنبية٤ إجراءات تسجيل وُضعت بموجب قرار خاص صادر عن مجلس الوزراء؛ حيث تتبع إحدى المنظمات التي يقودها اللاجئون نفس إجراءات التسجيل التي تتبعها منظمة غير حكومية محلية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ملاحظة أنه لا يُسمح للسوريين والفلسطينيين وغيرهم من اللاجئين بإنشاء منظمات،

وبالتالي يتعين عليهم الشراكة مع المواطنين اللبنانيين لمساعدة منظماتهم وحمايتها وتمثيلها علناً أمام الدولة.

ولا يميز القانون التركي بين الأجانب والمواطنين الأتراك فيما يتعلق بتكوين منظمة غير حكومية في تركيا - ولكن هناك عدد من الشروط التي يجب الوفاء بها لإنشاء جمعية قانونية أو منظمة غير حكومية في تركيا. والأهم من ذلك، يجب أن يكون للمنظمة سبعة أعضاء مؤسسين على الأقل من الأتراك أو الأجانب الذين يتمتعون بوضع قانوني في تركيا.

وبالنظر إلى اللوائح التقييدية للبلدان المضيفة ومتطلبات الجهات المانحة، فإن غالبية المنظمات التي يقودها اللاجئون غير مُسجَّلة، ولم تكن قادرة على تأمين التمويل الخارجي، ولديها رؤية محدودة للغاية خارج المجتمعات التي تخدمها. ويتم تحديد إنشاء المنظمات التي يقودها اللاجئون وأنماط الإجراءات التي تقوم بها من خلال عدة عوامل وهي:

- السياسات الغامضة أو التقييدية للبلد المضيف فيما يتعلق بالوضع القانوني للاجئين
- بيئة السياسة السائدة المتعلقة بتسجيل المنظمات
- مستوى وعي اللاجئين حول التعامل مع القوانين والسياسات المحلية
- رأس المال الاجتماعي والمالي وكذلك الشبكات التي يمتلكها اللاجئون أو التي يمكنهم الوصول إليها
- الدعم الذي يتلقاه اللاجئون من المنظمات الإنسانية الدولية.

المنظمات العاملة التي يقودها اللاجئون: الأشكال والأحجام والأنماط

أدت هذه البيئة التنظيمية والسياسية إلى تنوع كبير في الأشكال التي قد تتخذها المنظمات التي يقودها اللاجئون. وقد قمنا بتجميع المظاهر المختلفة للمنظمات التي يقودها اللاجئون في عدة طبقات؛ حيث تعكس هذه الطبقات الكيفية التي يتشكل بها عمل المنظمات التي يقودها اللاجئون بطرق معينة استجابةً لاحتياجات المجتمع، أو تركيز أفراد المجتمع أو تشتتهم (سواءً أكانوا مشتتين في مناطق حضرية كبيرة أو متمركزين في سياقات شبه حضرية أو ريفية)، توافر التمويل والوضع القانوني وهياكل تعبئة المجتمع والوصول إلى الشبكات المحلية والدولية (أي، القدرة على الاتصال بمنظمات المساعدة الإنسانية القائمة لتنسيق الخدمات).

الطبقة الأولى – المنظمات العابرة للحدود الوطنية: هذه المنظمات التي يقودها اللاجئون لديها القدرة على العمل عبر الحدود من خلال تعبئة الشبكات العابرة للحدود الوطنية التي تشمل مجتمعات اللاجئين في المنفى. وبهذه الطريقة، تستطيع المنظمات التي يقودها اللاجئون توسيع نطاق خدماتها، وزيادة حجم المجتمعات التي يمكنها الوصول إليها، وتنويع شبكاتها مع المانحين الدوليين. وقد حددنا خمس منظمات مماثلة في تركيا وست منظمات في الأردن و١٢ منظمة في لبنان.

الطبقة الثانية – التعبئة المجتمعية المؤسسية: في هذه الفئة، نجد المنظمات التي يقودها اللاجئون قد تمكنت من التسجيل كمنظمة أو شركة هادفة للربح (مؤسسة اجتماعية) أو جمعية، وبالتالي إضفاء الطابع المؤسسي على تعبئة مجتمعاتهم؛ وهذا يساعدهم على جذب التمويل الخارجي وتوسيع المجتمع الذي يخدمونه. وحدد بحثنا خمس منظمات مُسجلة في تركيا و٣٦ منظمة في لبنان و٨٠ منظمة في الأردن.

الطبقة الثالثة – تعبئة المجتمع المحلي: يحدث هذا عندما يتم جمع أعضاء من مجتمع اللاجئين من قبل قائد أو عدة قادة والذين يقومون بتعبئة المجتمع من خلال التواصل. وعندئذ تكون هذه الكيانات قادرة على الوصول إلى اللاجئين على نطاق أوسع من خلال تأمين الأموال والدعم للمجتمع من الجهات الفاعلة المحلية. ومن بين هؤلاء ، أحصينا ٥٦ جهة في الأردن و٥٧ جهة في لبنان و٥٨ جهة في تركيا.

الطبقة الرابعة – المبادرة الفردية الخيرية: تمثل هذه المبادرات إجراءً يقوم به شخص واحد أو مجموعة صغيرة من أفراد المجتمع الذين حددوا حاجة معينة ونظموا أنفسهم من أجل الاستجابة. وغالباً ما يقود هذه المبادرات لاجئون أصحاب نفوذ لديهم إمكانية الوصول إلى الأموال والشبكات. وحددنا ثلاث مبادرات مماثلة في الأردن، وخمس في لبنان و١٣ في تركيا.

استراتيجيات المنظمات التي يقودها اللاجئون: رأس المال الاجتماعي والشبكات لسد الفجوة

تتمثل السمة المميزة للمنظمات التي يقودها اللاجئون في الدور الذين ينهض به اللاجئون فيما يتعلق بقيادة المنظمة وعملية صنع القرار. وعلى هذا النحو، كان للوضع القانوني للاجئين أنفسهم أهمية كبيرة في تحديد قدرتهم على إضفاء الطابع المؤسسي على منظمتهم وتوسيع نطاقها - وهي خطوة مُهمة في تعزيز رؤية المنظمة ونطاق عملها.

رسومات جدارية في شوارع مخيم نهر البارد في لبنان لطفل صغير يلوح بعلم فلسطين أمام قبة الصخرة. (الصورة مهداة من: وطفة نجدي)

وبغض النظر عن حجم النشاط الحقوقي، وجدنا أنه تم إنشاء جميع المنظمات التي يقودها اللاجئون لسد فجوات الحماية والمساعدة التي خلفتها الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية والناجمة عن سياسات الدولة المضيفة في توفير الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية. وقد وجدنا أن المنظمات التي يقودها اللاجئون تظهر فاعلية من خلال أنشطتها في مجالات الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات، مع توفير مساحة للحفاظ على أو إعادة إنشاء وطنهم في المنفى.

وجدنا أيضاً أن المنظمات التي يقودها اللاجئون لها تأثير إيجابي كبير في مجالات نشاطهم عبر جميع مواقع بحثنا البالغ عددها ١١ موقعاً. لوحظ أن التأثير الكبير للمنظمات التي يقودها اللاجئون، سواءً أكانت صغيرة وغير ملحوظة نسبياً أو كبيرة ومُسجَّلة، يُستمد أساساً من قوة العلاقات الراسخة بين أعضاء المنظمات التي يقودها اللاجئون من ناحية وأعضاء المجتمع المضيف من ناحية أخرى، كما أقامت المنظمات التي يقودها اللاجئون الأكثر نجاحاً علاقات مستدامة مع مسؤولي الدولة المضيفة وأعضاء المنظمات الدولية والجهات المانحة. وتم قياس تأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون من خلال الأعداد التي تخدمها، والبرامج التي تقدمها، والموظفين التي تقوم بتعيينهم والأهداف المستهدفة التي تحققها.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من محدودية عددها في الشرق الأوسط، إلا أن مكاتب البحث الإقليمي المرتبطة بالشبكات عبر الوطنية كان لها تأثير أكثر وضوحاً نظراً لقدرتها على العمل عبر سياقات متعددة، ووصولها إلى الجهات الفاعلة المؤسسية، وقدرتها على تلقي التمويل الخارجي. وقد تمكنت أيضاً من إيصال فعالية برامجها من حيث الأهداف المستهدفة والمعالم المخطط لها والنتائج المحققة والأشخاص الذين تم الوصول إليهم؛ حيث يتعين أن يكون عملها في خدمة احتياجات مجتمعاتها مع الامتثال لشروط المانحين. وفي الوقت نفسه، وُجد أن تأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون غير المُسجلة يقتصر على أفراد مجتمعهم المباشرين وأكثر اعتماداً على الشبكات الاجتماعية التي عمدوا إلى إنشائها بين أعضاء المجتمعات التي يخدمونها. وعلى الرغم من أن هذا التأثير غير قابل للقياس الكمي، إلا أنه تم تحديده لكونه مُهماً ومحورياً للاجئين لأنه ساعد في الحفاظ على مجتمع داعم، مما سهل بدوره الحماية الاجتماعية وأشكال الدعم الأخرى.

ومع أنه من المُهم التعرف على تأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون الأكبر والأكثر وضوحاً والمساهمات الكبيرة التي تقدمها، فمن الأهمية بمكان أيضاً عدم التغاضي عن عمل ودور المنظمات التي يقودها اللاجئون الأصغر وغير المسجَّلة في كثير من الأحيان.

المنظمات التي يقودها اللاجئون كشركاء متساوين وصناع قرار

يتطلب فهم عمل وتأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون في الشرق الأوسط فهماً عميقاً للحقائق المتنوعة للحوكمة المحلية والوطنية للاجئين في هذه المنطقة؛ حيث تساهم الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية والعابرة للحدود الوطنية في تشكيل سياسات اللاجئين في كل بلد وإذا كانت الدولة "تواصل أنماط الدولة التقليدية للحكم من حيث صنع الحكم البيروقراطي" وتمارس سلطتها على اللاجئين.٥ وهذا بالتالي يُشكِّل حجم المنظمات التي يقودها اللاجئون بالإضافة إلى خطة عملها، ووصولها إلى التمويل، و"تأثيرها".

وقد سعينا من خلال هذا العمل إلى إبراز الدور المُهم للدعم الإنساني المحلي الذي يقوده اللاجئون، بغض النظر عن حجم منظماتهم وحالة تسجيلها. وتسلط النتائج التي توصلنا إليها الضوء على وكالة مجتمعات اللاجئين، وقدرتها على تقييم الخيارات واتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات، على الرغم من بيئة السياسة التقييدية. وتوفر هذه النتائج أدلة مُهمة لواضعي السياسات والمولين والممارسين لتوجيه مشاركتهم مع أنواع مختلفة من المنظمات التي يقودها اللاجئون في المنطقة، مع مراعاة الهياكل والاستراتيجيات المتنوعة ومستويات الإجراءات الشكلية التي تمثلها الاستجابات المختلفة التي يقودها اللاجئون.

وبشكل أكثر تحديداً، وفي ضوء التزامات الصفقة الكبرى ومبادئ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، يجب على المانحين وضع سياسات أكثر مرونة وتساهلاً تجاه تمويل المنظمات التي يقودها اللاجئون، مما يضمن عدم وصول دعم المنظمات التي يقودها اللاجئون بشكل حصري إلى العدد المحدود من المنظمات البارزة في المنطقة ضمن المنظمات التي يقودها اللاجئون.

وفي إطار الاستجابة لالتزامات المنظمات الإنسانية غير الحكومية بإضفاء الطابع المحلي على العمل ونقل الصلاحيات إلى الجهات الفاعلة الأقرب إلى المجتمعات التي تحتاج إلى مساعدة إنسانية، يجب على المنظمات الإنسانية تطوير آليات مبتكرة للاستماع إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون والتعلم منها والتعاون معها. ولكي يحدث ذلك، تحتاج المنظمات الإنسانية إلى الاعتراف بالوكالة والمعرفة والخبرة ووجهات نظر المنظمات الإقليمية المستقرة وتثمينها والعمل على تفكيك اختلالات القوة التي يمكن أن تعرقل التعاون الفعَّال؛ وهي بحاجة إلى النظر إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون كشركاء متساوين وقيّمين داخل مجتمع الجهات الفاعلة الإنسانية والتأكد من مشاركتهم على قدم المساواة في عملية صنع القرار.

وهذا ينطبق أيضاً على الباحثين. وبالنظر إلى الفوائد الجوهرية للبحوث التشاركية التي يقودها الباحثون الأقرب إلى ظاهرة الهجرة القسرية، يجب على الباحثين إشراك اللاجئين كأعضاء كاملي العضوية في فريق البحث بداية من مرحلة تصميم البحث، ويجب أن يدركوا أيضاً المساهمة المُهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمات التي يقودها اللاجئون للبحث، خاصة من خلال تحديد احتياجات البحث، وفهم الظروف المحلية، والتنقل في بيئات البحث المعقدة.

وطفة نجدي *watfanajdi@gmail.com @watfanajdi*
باحثة أولى في لبنان

مصطفى هوشمند *mustafa1.hoshmand@gmail.com*
باحث أول في تركيا

فرح الحموري *fhamouri@gmail.com*
باحثة أولى في الأردن

عروب العابد
oroub.elabed@gmail.com @OroubElAbed
باحثة إقليمية أولى

مركز الدراسات اللبنانية

١. إننا نميل إلى استخدام مصطلح «غرب آسيا» بدلاً من «الشرق الأوسط» لأنه أكثر دقة وإتقاناً من الناحية الجغرافية؛ فالمصطلح الأخير هو تسمية أوروبية وتعسفية تُخلِّد التصورات الاستعمارية للمنطقة ولا تعترف بالفروق الجغرافية والهويات الثقافية الفريدة داخلها. ومع ذلك، للتوافق مع عنوان هذا العدد الخاص، استخدمنا مصطلح «الشرق الأوسط» في مقالتنا.

٢. هذا ليس رقماً شاملاً لجميع المبادرات التي قد توجد في هذه البلدان ولكنه يمثل تلك التي تم تناولها في بحثنا؛ ومع ذلك، نشعر بأن تقسيم عدد الأنواع المختلفة من الردود يعكس الأعداد النسبية لمثل هذه المبادرات.

٣. ع. العابد، و. نجدي، م. هوشمند، ف. الحموري (٢٠٢٣) «تعبئة مجتمعات اللاجئين في الشرق الأوسط»، شبكة المشاركة المحلية لأبحاث اللاجئين (LERRN): bit.ly/rlos-mobilising

٤. تعتبر الجمعية أجنبية إذا كان مؤسسها أو مديرها غير لبناني، أو إذا كان مقرها خارج لبنان، أو إذا كان أكثر من ربع أعضاء جمعيتها العمومية من الأجانب.

٥. إس. مينكيوتيز (٢٠٢٠)، «إدارة شؤون اللاجئين، الدولة والسياسة في الشرق الأوسط»، روتليدج

التعامل مع مشكلة انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: شبكة جديدة لتعبئة المجتمعات

زهرة البرازي وتوماس ماكجي

شبكة إقليمية جديدة معنية بالتعامل مع مشكلة انعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعمل على زيادة الوعي وتوفير منصّة لتعبئة المجتمعات.

لطالما كانت مسألة انعدام الجنسية مشكلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) منذ نشأة نظام الدولة القومية الحديث فيها، ووفقاً لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، هناك آلاف الأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون بدون جنسية - وهناك ملايين آخرين إذا قمنا بتضمين الفلسطينيين المُسجلين بموجب نظام منفصل.١ قد تتأثر عائلات ومجتمعات بأكملها بمشكلة انعدام الجنسية، ويمكن توارث انعدام الجنسية عبر أجيال متعددة، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية.

بصفتنا منسقين لشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول انعدام الجنسية التي شُكّلت مؤخراً نسبياً،٢ فإننا ننظر في كيفية تمثيل المواقف والتجارب المتنوعة لأولئك الذين يعملون على مسألة انعدام الجنسية في جميع أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإننا ندرس تحدّيًا نواجهه بانتظام: (كيف) يمكن لشبكة إقليمية دعم التدخلات القاعدية التي يقودها عديمو الجنسية وحلفاؤهم على المستويات المحلية أو الوطنية؟

الخطوة التالية في المشاركة

تُعرف هذه الشبكة اختصاراً باسم «هويّتي»، وقد أُسست الشبكة رسمياً في منتصف عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن تأسيس الشبكة كان حدثاً بارزاً، إلا أن ذلك لم يكن بالتأكيد بداية العمل على قضية انعدام الجنسية في المنطقة، بل كانت تتويجاً لسنوات عديدة من المشاركة غير الرسمية والمؤقتة. وفي الواقع، التزمت منظمة روّاد الحقوق اللبنانية غير الحكومية بتقديم المساعدة القانونية للأشخاص عديمي الجنسية منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، كافحت الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تشكيل شبكة إقليمية فعّالة. ويرجع ذلك جزئياً إلى تأثير السياسات التفريقية التي تمارسها الدول الاستبدادية، والواقع الذي يفرض على العديد من مناصري حل مشكلة انعدام الجنسية (لا سيّما من دول الخليج) العمل من مواقع بعيدة في مجتمعات الشتات.

وتهدف هويّتي إلى توسيع نطاق التضامن تجاه الأشخاص المعنيين والمشاركين في العمل على حالات انعدام الجنسية وفيما بينهم.٣ وبالنظر إلى تجارب شبكتنا الناشئة وأوجه تعاونها المختلفة على مدى السنوات القليلة الماضية، فإننا نسلط الضوء على عدد من الدروس المستفادة عند السعي لتسهيل التعبئة المحلية للمجتمعات المتأثرة بانعدام الجنسية. ونقدم أيضاً بعض التطورات المثيرة في السعي الجماعي للحفاظ على حقوق الأفراد عديمي الجنسية، مدفوعاً في المقام الأول بأفراد المجتمعات المتأثرين أنفسهم بانعدام الجنسية.

المشاريع المحلية النشطة

عمد النشطاء عديمو الجنسية، بالتعاون مع حلفائهم، إلى تصميم أجيال جديدة من المشاريع لوضع الأشخاص عديمي الجنسية في مركز الاستجابات البرامجية لهذه القضية. وقد جرت العادة على أن يُنظر إلى الأشخاص عديمي الجنسية على أنهم مجرد مستفيدين من البرامج ولكن أصبح يُنظر إليهم الآن باعتبارهم مشاركين نشطين في إيجاد الحلول. وفي ليبيا، شكّل الطوارق المستبعدون من المواطنة حركتي «لا للتمييز» و«قبائل الطوارق»، واللتين كانتا تقومان بحملات على الأرض من أجل الاندماج من خلال الإصلاح القانوني. ويقول جفر عثمان الأنصاري، ممثل المجموعة الأخيرة: «نحن بحاجة إلى رفع أصواتنا حتى تصل إلى العالم، وأن تسمعها المنظمات الدولية». وفي غضون ذلك، يجمع المشروع التجريبي «مكتوم آيد» (Maktoum Aid) الذي استحدثه الناشط عديم الجنسية سامي حداد في شمال لبنان مجموعة من أولئك الذين يكافحون للحصول على الجنسية من خلال خوض غمار نظام المحاكم المعقد في البلاد. ويكمن ابتكار هذه المبادرة في تركيزها على دعم الأقران والتعلم الذي يتقاسمه أولئك المتأثرون بشكلٍ مباشر بانعدام الجنسية. ويلخص سامي هذا النهج قائلاً: قبل كل شيء، هذه القضية هي قضيتنا نحن، عديمي الجنسية، وعلينا أن نتحمل مسؤولية الذهاب بهذه القضية إلى الحلول اللازمة والعملية. وفي هذه الأثناء، رفع عدد من البدون في الكويت الملف العام لقضية انعدام الجنسية التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعهم من خلال

التطوع في المرحلة المبكرة من استجابة اللقاحات الخاصة بفيروس كوفيد-١٩.

وعلى الرغم من أن تلك الجائحة العالمية جلبت معها تحدّيات غير متوقعة وغير مسبوقة أمام العمل المتعلق بانعدام الجنسية في المنطقة، فقد أدت أيضاً إلى مزيد من التفكير الإبداعي في طرائق البرمجة المستقبلية. وعلى الرغم من وجود تحدّيات كبيرة أمامنا كشبكة إقليمية أُسست في خضم تقييد السفر الدولي وعمليات الإغلاق الوطنية، فقد ساعد هذا الوضع أيضاً على زيادة وعينا بالعوائق الموجودة مسبقاً أمام المشاركة والتي غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة انعدام الجنسية؛ حيث تُوضِّح لين الخطيب، صانعة التغيير عديمة الجنسية، هذه النقطة ببلاغة، وتبرز كيف أن نقص وثائق السفر والتأشيرات يقيد من التنقل والفرص المرتبطة بمشاركة الأفراد عديمي الجنسية.[٤]

لقد كان الإجبار على العمل عبر الإنترنت فقط مفيداً في بعض الجوانب. وقد شارك ناشطون وأكاديميون عديمو الجنسية من المنطقة في التفكير النقدي حول فرص المشاركة والتعبئة من خلال المساحة الرقمية المُوسعة التي أوجدتها الجائحة.٥ على سبيل المثال، لقد سعدنا باستضافة ورشة عمل عبر الإنترنت – وهي أول نشاط كبير لنا - مع شريك من كل منطقة من المناطق الفرعية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وهي الخليج والمشرق العربي وشمال إفريقيا. وعلق أحد المشاركين قائلاً: "كانت هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها أن انعدام الجنسية يمثل مشكلة خارج بلدي"؛ ولذلك نأمل أن تستمر هذه النُهج الإقليمية في إطلاق العنان لإمكانات تعاون وتضامن وإلهام جديدة خارج الحدود الوطنية.

إدارة التوقعات

إننا نعي تماماً المحدودية التي نواجهها. وفي ظل وجودنا في منطقة لا يُعترف فيها بانعدام الجنسية كوضع قانوني محمي، ولا توجد فيها آلية رسمية للاعتراف بشخص ما على أنه عديم الجنسية،٦ غالباً ما يكون هناك عدد قليل من الإحالات الفعَّالة وقد لا توجد إحالات فعَّالة يمكننا إجراؤها لمساعدة الأفراد عديمي الجنسية. قد تمثل المناصرة والتضامن، في كثير من الحالات، الأدوات الوحيدة المتاحة لنا؛ ولذلك نعتقد أنه من الضروري إدارة التوقعات بوضوح.

ليس بمقدورنا حل المسائل المتعلقة بانعدام الجنسية من خلال رفع لافتات بسيطة، ولا تسارورنا الأوهام حول الإحباطات وخيبة الأمل التي قد يسببها ذلك لأولئك الذين يسعون (يائسين أحياناً) إلى حل مشكلة انعدام الجنسية لديهم. وبدلاً من ذلك نسعى، في الوقت الحالي على الأقل، إلى مواصلة بناء الوعي بخطورة العيش كشخص عديم الجنسية، والدعوة مع السلطات الوطنية للتغيير، وتحصين وتوطيد الإجراءات المتباينة في جميع أنحاء المنطقة. والأهم من ذلك كله، أننا نتطلع لنرى كيف يمكننا دعم الجهود الشعبية التي بدأها عديمو الجنسية أنفسهم. وقد تم توليد الأفكار الأوليّة لمثل هذه المشاريع العملية من خلال عملية بناء التضامن المشترك عبر المجتمعات المتضررة المختلفة. وذكر أحد المشاركين في ورشة العمل: «لقد بدأنا للتو، ونحن بحاجة إلى المزيد من العمل على تحقيق التواصل والترابط بين الجهات الفاعلة ذات الصلة بالعمل المتعلق بانعدام الجنسية في جميع أنحاء المنطقة. ونحن بحاجة إلى القيام بذلك على وجه السرعة».

زهرة البرازي *zahra.albarazi@gmail.com @zalbarazi*

توماس ماكجي
tmcgee@student.unimelb.edu.au @ThMcGee

منسّقان مشاركان، شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول انعدام الجنسية (هويّتي)

البريد الإلكتروني للاتصال بشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول انعدام الجنسية: info@hawiati-mena.org

١. على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لديها تفويض لتحديد وحماية الأشخاص عديمي الجنسية، ومنع وتقليل حالات انعدام الجنسية على الصعيد العالمي، إلا إن معظم الفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط يقعون تحت مسؤولية الأونروا.

٢. www.hawiati-mena.org

٣. زهرة البرازي وتوماس ماكجي (٢٠٢١) «مقدمة عن «هويّتي»: شبكة للتضامن مع عديمي الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، الشبكة الأوروبية حول انعدام الجنسية bit.ly/intro-hawiati

رابط المقال باللغة العربية: bit.ly/intro-hawiati-ar

٤. لين الخطيب (٢٠٢٢) «من فضلك لا تشترِ لي تذكرة طيران لتقديم هذا الحدث الخاص بك، فليس لدي جواز سفر» - ولادة سياسة المتحدثين في مجتمع الشبكة الأوروبية حول انعدام الجنسية، bit.ly/ENS-policy

٥. جيه بولادوغلي (٢٠٢٢) «عندما يتحدث التابع عبر الإنترنت: مناصرة عديمي الجنسية من خلال الفضاء الرقمي لما بعد الجائحة» دراسات انعدام الجنسية الحرجة bit.ly/stateless-advocacy

٦. على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدعو إلى وضع إجراء وطني لتحديد حالات انعدام الجنسية، إلا أنه لا توجد آلية مماثلة في أي من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٢٠)، وضع إجراءات لتقرير حالات انعدام الجنسية لحماية الأشخاص عديمي الجنسية، أوراق الممارسات الجيدة، الإجراء ٦

www.refworld.org/docid/5f203d0e4.html

bit.ly/determination-procedures

الرابط باللغة الفرنسية: bit.ly/determination-procedures-fr

حرية الحركة والنشاط الحقوقي في الصحراء الكبرى

موكتار دان ياي وموريس ستيرل

عمد النشطاء الحقوقيون في الصحراء إلى عمليات التعبئة لحماية حقوق المهاجرين في التنقل والسلامة أثناء رحلاتهم إلى شمال إفريقيا لكنهم يواجهون تحدّيات كبيرة في بيئة سياسية معادية.

نظراً لأن الصحراء الكبرى تُعد أكبر صحراء حارة في العالم، فإن حجمها يقارب حجم دولة الصين أو الولايات المتحدة. ومن الناحية التاريخية، انقسمت المنطقة إلى دول عن طريق الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية، وهي تواجه اليوم آثار تخلي أوروبا عن حدودها.[١] وتُعد المنطقة موطناً لمجتمعات متنوعة، على الرغم من تصور الناس للصحراء على أنها مساحة واسعة وخالية. وتعاني الصحراء الكبرى أيضاً من صراعات سياسية (جغرافية) مترابطة على الأراضي والموارد والتنقل.

تُعد النيجر واحدة من الدول الإحدى عشر التي تأثرت بالصحراء الكبرى. وعلى الرغم من أنها ليست جزءاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها تؤدي دوراً مُهماً في سياق الهجرة؛ فالنيجر موطن للعديد من الأشخاص الرحالة، بما في ذلك الأشخاص العابرون، والأشخاص الذين تم طردهم من شمال إفريقيا، أو أولئك الذين يهاجرون على طول طرق التجارة كجزء من الاقتصاد الإقليمي.

وفي أماكن مثل النيجر، كان لإعمالُ المَنْع من الخارج على حدود أوروبا عواقب وخيمة بشكل خاص. وقد أصدرت النيجر، التي تعرضت لضغوط سياسية وتحفيزاً مالياً من قبل الاتحاد الأوروبي، قانوناً[٢] (وهو القانون ٠-٣٦) في مايو ٢٠١٥ بشأن «الاتجار غير المشروع بالمهاجرين»، والذي يُجرِّم ما كان سابقاً مهنة مشروعة ومنتظمة: النقل المتجه شمالاً من الأشخاص الرحالة. وقد تمثل تأثير هذا النوع من العمل الذي يتحرك «تحت الأرض» في زيادة السائقين عديمي الخبرة، والطرق الأطول والأكثر خطورة، وزيادة الوفيات.

وفي إطار الاستجابة لحدوث وفيات على طول الطرق الصحراوية، أطلق نشطاء حقوقيون في النيجر وعدة دول إفريقية أخرى مشروع «Alarme Phone Sahara». ومنذ عام ٢٠١٧، قام هذا المشروع «بهدف الدفاع عن حياة وحرية تنقل المهاجرين واللاجئين ضد سياسات الهجرة القمعية والقاتلة في كثير من الأحيان» [٣] بإطلاق حملات توعية حول ظروف الرحلة ومخاطرها، والحوادث الموثقة، والعنف والوفيات على طرق الهجرة، ومساعدة الأشخاص المنكوبين في الصحراء.

يُعد موكتار دان ياي، الذي يعيش في نيامي بالنيجر، أحد الناشطين الحقوقيين في مشروع Alarme Phone Sahara. وفي المقابلة التالية، يُسلِّط الضوء على كيف أن سياسات الاتحاد الأوروبي التي تسعى لتقييد حركات الهجرة قد دفعت إلى النشاط في الاستجابة وطريقة ذلك؛ وعلى الرغم من الظروف السياسية المعاكسة، تطور مشروع Alarme Phone Sahara إلى بنية تحتية للتضامن عبر الحدود.

لماذا يموت الأشخاص الرحالة في الصحراء الكبرى؟

في الصحراء، تحدث جميع الوفيات تقريباً بسبب الجفاف - عندما تتعطل السيارات، أو عندما يضل الناس طريقهم خلال محاولاتهم لتجنب اكتشافهم، أو عندما يتم التخلي عن الأشخاص. في الماضي، وقبل هذا التجريم للنقل، كان الناس يسافرون إلى ليبيا أو الجزائر في قافلة من السيارات. وإذا تعطلت إحدى السيارات، فإن هناك آخرون سيقدمون المساعدة. إذا كان هناك شخص ما في محنة، فسيساعده الآخرون المارون. ومنذ التجريم، لم تعد هناك قوافل ويجب على الجميع أن يجد طريقه الخاص، كما أن نوع السائقين قد تغيّر. فعلى عكس السائقين القدامى، السائقون الجدد غير معروفين للسكان المحليين ولا يعرفون الصحراء جيداً، مما يعرض الأرواح للخطر.

كيف ظهر مشروع Alarme Phone Sahara؟

بدأ مشروع Alarme Phone Sahara في عام ٢٠١٧، في أعقاب ما يُسمى «بأزمة الهجرة» في عام ٢٠١٥ في أوروبا. وقد أدركنا أن اهتمام الجمهور يتركز على البحر الأبيض المتوسط والمناطق الحدودية الأخرى لدول الاتحاد الأوروبي؛ ولذلك قررنا لفت الانتباه إلى الوضع هنا لإظهار ما يعانيه الأشخاص الرحالة قبل الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث كان هدفنا فضح انتهاكات حقوق الإنسان.

شعارنا هو: حرية الذهاب والإقامة. إننا لا نُسهِّل التحرّكات؛ وإنما نريد فقط الحيلولة دون موت البشر. يقع مقرنا الرئيسي في أجاديز في النيجر - وهي إحدى البوابات الرئيسية للهجرة المتجهة شمالاً - لكننا موجودون أيضاً في العديد من البلدان الإفريقية الأخرى، مثل مالي وتوجو وبوركينا فاسو والمغرب. ولدينا أيضاً أعضاء في أوروبا ونعتبر أنفسنا مشروعاً عابراً للحدود بين إفريقيا وأوروبا.

إننا نرى أن مشروع Alarme Phone Sahara هو مشروع شقيق لمشروع Alarm Phone، وهو الخط الساخن للنشطاء الحقوقيين العاملين في البحر الأبيض المتوسط، والذي كان مصدر إلهام لنا. وقد قررنا بناء هيكل مماثل للصحراء، ونشر رقم هاتف يمكن أن يتصل به الأشخاص الذين يعانون من ضائقة ما. ومع ذلك، فقد أدركنا أن إنشاء خط هاتف هنا لم يكن كافياً، بسبب تغطية الشبكة المحدودة في الصحراء.

في بعض مناطق البحر الأبيض المتوسط، يستخدم الناس هواتف الأقمار الاصطناعية بسبب تغطية الشبكة المحدودة. هل من يعبرون الصحراء الكبرى يحملون هواتف تعمل بالأقمار الاصطناعية؟

نـادراً ما يمتلك الأشخاص الرحالة هواتف تعمل بالأقمار الاصطناعية؛ إذ أنه من الخطر حمل هذه الهواتف لأن الشرطة أو الجيش قد يشكان في كونك منتمياً إلى شبكة إجرامية؛ لذا كان علينا التفكير في طرق بديلة للتعرف على الضوائق.

ومن ثمَّ قررنا بناء شبكة من المتطوعين الذين يعيشون في قرى حول طرق الهجرة إلى ليبيا أو الجزائر والذين يعرفون هذه المناطق جيداً، ونطلق على هـؤلاء الأشخاص اسم «المُبلِّغين عن الضوائق» لأنهم يدقون ناقوس الخطر عندما يكون المهاجرون في ضائقة ما، وهم يعرفون الأماكن التي بها تغطية شبكة الهاتف والمياه أو كيفية مساعدة المحتاجين، على سبيل المثال عن طريق إصلاح السيارات المعطلة؛ ومع ذلك، لم يكن العثور على المبلغين عن الضوائق أمراً سهلاً. كان علينا بناء الثقة بين السكان. وبمرور الوقت، أدرك هؤلاء السكان المحليون أن ما كنا نحاول القيام به كان أيضاً في مصلحتهم الخاصة، فنحن نرى أن هذا الأمر بمثابة معركة مشتركة.

لقد أثر تجريم الهجرة على اقتصاد المنطقة بأسره؛ ولذا شارك العديد من الأشخاص في الأنشطة المتعلقة بالهجرة، والتي كانت في السابق قانونية وطبيعية. لا يرغب سكان القرى في أن يموت أحدٌ في الصحراء لكنهم خائفون من عواقب التعامل مع المهاجرين؛ فهم يخشون التجريم. ولذلك، حاولنا معاً الخروج بأفكار حول ما يجب القيام به، كما عقدنا اجتماعات مع السائقين السابقين الذين اعتادوا نقل الأشخاص (بشكل قانوني) من أجل الحصول على مشورتهم ومشاركة معلوماتنا معهم. وإذا سمع المُبلِّغون عن الضوائق لدينا عن المهاجرين المهجورين، فلن يتمكنوا من نقلهم حيث يمكن اعتبارهم مهربين أو متاجرين بالبشر في حال القبض عليهم من قبل الشرطة؛ لكن ما يمكنهم فعله هو توجيه المهاجرين وإخبارهم بالمسافة المتبقية من أجل الوصول إلى ليبيا أو القرية التالية.

بالاقتران مع هذه الشبكة من المُبلِّغين عن الضوائق، يعمل الخط الساخن لدينا بشكل جيد. وفي بعض الأحيان عندما نُبلِّغ السلطات عن حالات الاستغاثة، فإنها تسمح لنا أو للمُبلِّغين بإجلاء المهاجرين إلى أقرب القرى. ونتلقى أيضاً مكالمات من مدن مختلفة في النيجر من أشخاص يسألون عن مخاطر الرحلة، أو نتلقى مكالمات من الخارج من أشخاص في الشتات يبحثون عن شخص ما.

تزعم بعض المنظمات الدولية أن عدد الأشخاص الذين يموتون في الصحراء يفوق عددهم في البحر المتوسط. هل لديك تقدير لعدد الأشخاص الذين يموتون في الصحراء أثناء الهجرة؟

لا يمكن لأي شخص أن يُحدِّد عدد الجثث المغمورة في الصحراء. وبصفتنا القائمين على مشروع Alarme Phone Sahara، لا نقدم أبداً تقديرات لعدد الأشخاص الذين يموتون في الصحراء. قد تفعل المنظمات التي تدعي أنها تعرف ذلك لأنها تستخدم الأرقـام لتبرير عملها أو للحصول على الأمـوال. وفي المجال السياسي، تعطي الأرقام أهمية لقضية ما، لكن بالنسبة لنا لا يتعلق الأمر بالأرقام بل بالبشر؛ فنحن معنيون بالدفاع عن حقوق الإنسان، وما نقوم به هو لفت الانتباه إلى حقيقة أن هناك وفيات تحدث في الصحراء، وكذلك لفت الانتباه إلى تجريم وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان المشاركين في عمليات الإنقاذ.

ما الذي تعتبره أكبر نجاحاتكم وما العقبات الرئيسية التي تعترض سبيلكم؟

لقد نجحنا في لفت الانتباه الدولي إلى ما يجري في الصحراء الكبرى - أي قبل أن يصل الناس إلى البحر الأبيض المتوسط وأوروبـا. وبالنسبة لنا، هذا إنجاز حقيقي. لقد قمنا أيضاً بالعديد من الجولات في أوروبا للتحدث إلى مجموعة من الجماهير حول الوضع هنا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمكنا من توثيق ما لم يوثقه أحد من قبل: وهي عمليات إعادة المهاجرين من الجزائر. الآن أصبح لدى المزيد من الأشخاص إحساس بحجم عمليات الإعادة التي تحدث على طول الحدود بين الجزائر والنيجر.

ويتمثل التحدي الأكبر الذي نواجهه في قانون ٠٣-٣٦ ونقص الحماية القانونية؛ فضلاً عن أننا نعمل في وضع يمكن فيه تجريمنا في أي لحظة، إذا تم اعتبارنا بأننا نساعد «الهجرة غير

النظامية» أو اتهامنا بالاتجار بالبشر، وهذا أمر يخيفنا. التحدي الكبير الآخر هو مسألة الأمن؛ فالصحراء مكان خطير بسبب الحضور العسكري وانعدام الأمن المتزايد، ونحن نخرج إلى هناك على مسؤوليتنا الخاصة للدفاع عن حق التنقل للجميع.

هل شعرت يوماً أنك معرض للخطر في نشاطك الحقوقي؟ هل يخفق النشطاء الحقوقيون الأوروبيون في فهم معنى القيام بنشاط حقوقي في الصحراء الكبرى؟

عندما تقوم بنشاطٍ حقوقيٍّ مثل هذا، في بلد مثل بلدنا، فإن مشاعر الخطر والخوف تكون دائمة؛ والمشكلة الأكبر تكمن في أنه إذا حدث لك شيء ما، فإنك لا تعرف من الذي يمكنك اللجوء إليه. ويمكنهم إلقاؤك في السجن أو حتى أسوأ من ذلك. وفيما يتعلق بالسيطرة على الهجرة، تتواطأ كل من السلطات المحلية والقوى الدولية في هذا الأمر. وفي عام ٢٠٢١، تعرضت لاعتداء جسدي من قبل رجال يرتدون الزيّ العسكري دون معرفة السبب الدقيق وراء قيامهم بذلك. هل كان ذلك بسبب نشاطي أو لمجرد وجودي في المكان الخطأ في الوقت الخطأ؟

لن أقول إن النشطاء الحقوقيين الأوروبيين فشلوا تماماً في فهم السياق هنا؛ فنحن على اتصال بالعديد من الشبكات الدولية ونطلعهم على البيئة التي نعمل فيها. ومع ذلك، لا أعتقد أنهم يدركون تماماً الوضع والظروف التي نعمل فيها. كلنا نشطاء حقوقيون لكننا لسنا في نفس الوضع؛ فهم لديهم امتيازات لا يتمتع بها الآخرون، لذا فهم بحاجة إلى تذكر ذلك ووضعه في صميم تعاوننا.

يمكن لبعض النشطاء الحقوقيين التحرّك بحرية، وبعضهم محمي بموجب القانون؛ بينما البعض الآخر ليس كذلك.

ثمة مسألة أخرى وهي الجوانب المالية؛ فأن تكون ناشطاً حقوقيًا هنا يغلق العديد من الأبواب، حتى في عملك مدفوع الأجر، وهو ليس الأمر نفسه في العالم الشمالي. هنا غالباً لا يمكنك القيام بالنشاط الحقوقي علانية. وأودّ أن أذكر النشطاء والرفاق الآخرين من شمال الكرة الأرضية أن يتذكروا هذا دائماً، وأن يشاركوا دائماً في تبادل المعرفة حول سياقات وواقع النشطاء في العالم الجنوبي.

مختار دان ياي *mdanyaye@gmail.com*
مشروع Alarme Phone Sahara، الاتصالات والعلاقات العامة

موريس ستيرل
maurice.stierl@uni-osnabrueck.de MauriceStierl
باحث، معهد أبحاث الهجرة والدراسات بين الثقافات، جامعة أوسنابروك

١. يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني www.fmreview.org/ar/externalisation لمزيد من النقاشات حول موضوع إعمال المَنْع من الخارج.
٢. دولة النيجر (٢٠١٥)، «القانون رقم ٣٦-٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٥ المعني بالاتجار غير المشروع في المهاجرين»، www.refworld.org/docid/60a505e24.html
٣. https://alarmephonesahara.info/en/

مكتب مشروع Alarme Phone Sahara، أجاديز، النيجر. (الصورة مهداة من: لورا لامبرت)

التعبئة: طريقة للبقاء على قيد الحياة للاجئين من الأقليات المُهمَلة

دينا بسلان

حاول اللاجئون من الأقليات وأنصارهم في الأردن التعاطي مع الاحتياجات غير الملباة لمجتمعاتهم المهمشة من خلال أعمال المقاومة اليومية وجهود بناء الشبكات غير الرسمية.

لم يحظْ كفاح الأقلية من اللاجئين في الأردن بالاهتمام اللائق لأكثر من عقد من الزمان، وقد أدت الخطة الوطنية للاجئين في الأردن،[1] والتي تهدف للاستجابة للأزمة السورية وتأثيرها على الأردنيين، إلى إدراج مجتمع يصل تعداده إلى ٨٠,٠٠٠ ألف شخص ضمن نطاق الأقلّيات. وفي إطار المحاولات المبذولة لتعلُّم كيفية البقاء على هوامش المجتمعات، يلجأ الكثيرون إلى مجتمعاتهم لإيجاد حلولٍ للنضالات اليومية المشتركة.

في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢، عملت مع آخرين لمساعدة مجتمع اللاجئين من الأقليات في عمّان لتعزيز أصواتهم من خلال العمل التطوعي والنشاط الحقوقي وإعداد الأبحاث والمناصرة. ومن خلال تنسيق منظمة «سوّياً» للتنمية المجتمعية، وهي منظمة شعبية شاركت في تأسيسها في ٢٠١٨، أصبحت جزءاً من مجتمع معطاء أدين له بالكثير برحلتي في التعلم والعمل الجماعي.

الأقليات من اللاجئين في الأردن

عندما عبرت أعداد كبيرة من السوريين الحدود الشمالية للأردن بين عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ عقب اندلاع الصراع، تدفقت المساعدات الدولية لتوسيع نطاق استجابة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلاد. وقد جذبت العملية الإنسانية التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة انتباه الأفراد الذين يبحثون عن مسارات للوصول إلى الحماية الدولية، من دول مثل إريتريا والصومال والسودان واليمن. وبعد أكثر من عشر سنوات، ومع ارتفاع معدلات البطالة وتضاؤل مبالغ التبرعات الإنسانية، أبدت الحكومة الأردنية ترددها في تنفيذ سياسات قد تؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين في المناطق الحضرية في البلاد.

لا تمنع القوانين المحلية إصدار البطاقات الأمنية للأجانب الوافدين باستثناء السوريين لتسوية إقامتهم في البلاد، وبالأخص هؤلاء الذين بقوا في الأردن بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم ، بالرغم من تسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ حيث إن الكفالة من جانب مواطن أردني أو منح تصريح إقامة يرتبطان بعقد عمل من شأنه تسوية وضعهم القانوني ولكن نادراً ما يكون الحصول عليه أمراً ممكناً؛ ومع ذلك، فإن الأجهزة الأمنية تميل إلى غض النظر عن الوجود غير المنتظم لعشرات الآلاف من الأشخاص، إذا ظلوا «ملتزمين بالقانون».

من الاحتجاجات إلى التحركات الشعبية التطوعية

أظهرت أحداث شهر نوفمبر ٢٠١٥ حدود إمكانية الحكومة على متابعة إجراءات غض النظر عن الوضع القانوني غير المنتظم عندما نظم مئات اللاجئين السودانيين احتجاجاً مفتوحاً، ونصبوا الخيام أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عمّان؛ إذ رفع المتظاهرون لافتات وأعلام للدول الكبرى التي تستقبل اللاجئين من خلال برامج إعادة التوطين مثل الولايات المتحدة وكندا وألمانيا، في محاولة للفت انتباه المجتمع الدولي إليهم. واحتج المتظاهرون على تدني مستويات المساعدة وخدمات الحماية وفرص إعادة التوطين المتاحة لهم مقارنة بتلك المقدمة لطالبي اللجوء السوريين، وأدانوا التمييز والعنصرية التي يتعرّضون لها. وتزامن توقيت الاحتجاج مع إصدار ملاك العقارات إخطارات إخلاء منازل لبعضهم بسبب عدم دفع الإيجار؛ حيث يُمثّل تأمين المأوى صراعاً كبيراً بالنسبة للاجئين، مما يدفع الكثيرين منهم إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيّف السلبية.[2]

لم يأخذ المتظاهرون وأنصارهم في الحسبان بشكل كاف مدى خطورة التعبئة في بلد يعاني فيه القطاع المدني من قيود شديدة، على الرغم من تحذيرات المفوضية. ولم يكن من المفيد أيضاً أنه عندما وقع الاشتباك بين المتظاهرين والشرطة، قبل أسابيع قليلة من عطلة عيد الميلاد، كان العديد من الدبلوماسيين خارج البلاد. وفي ١٦ ديسمبر، وصلت الشرطة في الساعة ٤ صباحاً، وقيدت أيدي المتظاهرين ونقلتهم إلى المطار حيث تعرّض ما يصل إلى ٨٠٠ شخص إلى الترحيل إلى السودان بعد ذلك بوقت قصير.

لم تتعرض جهود المجتمع المُهمش من أجل التعبئة للفشل فحسب، بل أدت في النهاية إلى شعور مشترك بالخسارة والهزيمة. وفي أعقاب عمليات الترحيل، تم حث الأشخاص

الذين تضامنوا مع المجتمع على التحرك وتجاوز دوائرهم الاجتماعية الحالية بغية إنشاء شبكات بديلة؛ علماً بأن الغرض من هذه الشبكات الشعبية يكمن في أن يجد الناس طريقة للتعبئة خارج نطاق تحديث النظم الاقتصادية والثقافية، مثل أنظمة الدولة أو الأمم المتحدة، بدلاً من البحث عن مؤسسات أو علاقات بديلة وأكثر شيوعاً أو غير رسمية.[٣]

قام المتطوعون الأفراد بجمع الأموال، وتنفيذ عمليات التوزيع على المنازل، وتنظيم الأنشطة النفسية والاجتماعية في الأماكن العامة، والأهم من ذلك، إقامة روابط مع طالبي اللجوء واللاجئين السودانيين الذين انفصلوا عن أفراد أسرهم بسبب عمليات الترحيل. وبهذه الطريقة، تعلم المتطوعون - بمن فيهم الأردنيون والمتظاهرون السودانيون الذين تجنبوا الترحيل وغيرهم - بشكل مباشر بشأن التجارب اليومية والتركيبة السكانية لمجتمع اللاجئين السودانيين في عمّان. وفي المقابل، صار هؤلاء الأشخاص معروفين لدى المجتمع باسم «فريق المتطوعين».

بناء الشراكات

قام فريق المتطوعين ببناء قاعدة بيانات للمساعدة في تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، وتم بعد ذلك تحديد أنواع الشراكات المطلوبة. وقد أقيمت شراكات محلية وعبر وطنية جديدة لمعالجة استبعاد الأقليات من اللاجئين من التخطيط الإنساني السائد والاحتياجات الناشئة للمجتمع. وعلى سبيل المثال، أنشئت شراكة مع فريق مُسجل من المحامين الأمريكيين للبحث عن فرص إعادة التوطين كوسيلة للم شمل العائلات التي شتتها عمليات الترحيل. وبعد ذلك بعامين، أسفرت الجهود المبذولة عن لم شمل معظم العائلات المشتتة. وساعد المتطوعون أيضاً في توسيع برنامج قسائم الطعام لمنظمة أخرى ليشمل المجتمع السوداني من خلال ملء النماذج أثناء الزيارات المنزلية المتعلقة بالتحقق من المدخول الغذائي للعائلات.

وفي منتصف عام ٢٠١٨، نشر فريق من الباحثين في شبكتنا بشكل مستقل تقييماً يُركّز على الحقوق أظهر استبعاد اللاجئين السودانيين واليمنيين من برامج المنظمات الوطنية والإنسانية.[٤] وقد أثبت التقرير دوره الفعَّال في تسليط الضوء على اهتمامات المجتمع وظروفه وخبراته الفعلية. وفي الوقت الذي بدأ فيه البحث في هذا التقييم، قمت أنا وشريكي المؤسس آرون ويليامز بتسجيل منظمة «سوّياً» كمنظمة محلية من أجل الحصول على مكان على طاولة مع المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs). وكان هدفنا هو التأثير على السياسة وإبراز التمييز الملموس الذي يعاني منه أفراد المجتمع وتأثيره على حياتهم.

وفي الوقت نفسه، تم الطعن في قرارنا بالتسجيل من قبل بعض أعضاء فريق المتطوعين الذين كانت لديهم آراء متضاربة حول «المنظمات غير الحكومية» والطريقة التي سوف تؤثر بها على علاقتنا مع المجتمع؛ إذ استغرق فريق المتطوعين عامين لبناء علاقات قائمة على الثقة مع المجتمع الذي أصبح حذراً ومتشككاً في وعود المنظمات وأجنداتها الفاشلة. وعلى الرغم من عملية التأسيس كانت مستوحاة من الجهد التطوعي، إلا أنها كانت مستقلة عنه. وكانت منظمة «سوّياً» فصلاً جديداً ومختلفاً في رحلتنا في مجال التعبئة. ومع ذلك، لم تكن مخاوف الأعضاء المتطوعين بلا أساس على الإطلاق. وفي الواقع، وبعد فترة وجيزة من التسجيل، عندما كان علينا تطوير استراتيجيتنا قصيرة أو طويلة الأجل، وجدنا أن قدراتنا قد تجاوزت طاقتها في محاولة للاستجابة للاحتياجات (المتضاربة في بعض الأحيان) لأطراف مختلفة وهي: المجتمع، والمنظمات الشريكة، والباحثين والمتبرعين والحكومة. وقد أبحرنا في هذه المياه العكرة بحذر من خلال محاولة التواصل بشفافية حول دوافعنا وأهدافنا ومعتقداتنا، وكان علينا أيضاً التأكد من أن المتطوعين الجدد فهموا أن تسجيل منظمة «سوّياً» كمؤسسة غير ربحية منعنا من الانخراط في التحويل غير الرسمي للأموال أو البضائع، أو توزيع المساعدة الإنسانية؛ حيث يجب أن تُبذل أي جهود لجمع التبرعات أو التوزيع لأطراف ثالثة بشكل مستقل عن المنظمة غير الحكومية.[٥]

بعد فترة وجيزة من تأسيس منظمة «سوّياً»، فتحنا مساحة مكتبية حيث رحبنا بزيارات المتعاونين المحتملين وأعضاء المجتمع، ولم نكن مستعدين للحاجة الماسة التي تم التعبير عنها لمثل هذه المساحة الآمنة والمرحبة للمجتمعات من أصل أفريقي في عمّان. وفي مرحلة ما، اتصلت بنا عاملات مهاجرات من إفريقيا للحصول على الحماية والدعم للهروب من الاستغلال الذي عانين منه في ظل نظام الكفالة.[٦] ولقد استمعنا وحاولنا التعرف على تجاربهن وتحدّياتهن المعيشية، بما في ذلك الطرق التي تلاقين بها مع تلك الطرق الخاصة بمجتمع اللاجئين الأفارقة، وقمنا بالإحالات إلى المنظمات الشريكة التي قدمت المساعدة القانونية والمأوى.

وقد سعيتُ أنا وشريكي في التأسيس إلى إبقاء المنظمة صغيرة؛ وذلك لتجنب البيروقراطية وإعطاء الأولوية لتوظيف قادة

حسن عبد الله من الصومال (على اليمين) ومبارك آدم ريكي من السودان (على اليسار)، مؤسسا برنامج اللغة الإنجليزية، يقدمان درساً في أحد المنظمات المجتمعية المحلية في عمّان.
(الصورة مهداة من: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ ليلي كارليسيل)

المجتمع. ومع ذلك، فإن تصاريح العمل محصورة للاجئين السوريين فقط ضمن الأسواق المغلقة التي تستثني عمل المنظمات غير الحكومية، مما جعل من المستحيل علينا توظيف أفراد المجتمع رسمياً ودفع أجور عادلة لهم. وبدلاً من ذلك، لجأنا إلى ما تفعله العديد من المنظمات ويشمل ذلك: دفع رواتب تطوعية للعمال اللاجئين دون أي مزايا.

روح العطاء للمجتمع من خلال المبادرات التي يقودها اللاجئون

أدى افتتاح المكتب إلى توفير مساحة يلتقي فيها الأشخاص الذين لديهم تطلعات وأحلام مماثلة. ومن بين المبادرات العديدة التي ظهرت كان برنامج اللغة الإنجليزية: مشروع من المجتمع للمجتمع. وقد حوّل قادة المجتمع مكتبنا إلى فصل دراسي في المساء، وتجمع الطلاب من مختلف الأعمار عندما حاول متطوعون جدد التدريس - أو بالأحرى التيسير - في ما أصبح عملية تعلم نشطة وتعاونية بين المعلمين والطلاب من المجتمع. وفي أواخر عام ٢٠١٩، قام المجلس الثقافي البريطاني بتدريب ٢٥ من هؤلاء المعلمين المتطوعين من المجتمع السوداني والصومالي على طرق التدريس.

وتوسع البرنامج ببطء ليشمل أحياء أخرى في عمّان من خلال التعاون مع مجموعة متنوعة من المنظمات (مثل الجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الشعبية). وقد عُومل المعلمون المتطوعون لأول مرة من قبل المؤسسات الأردنية كميسرين لتبادل المعرفة والإنتاج داخل مجتمعهم.

وشارك مؤسسو البرنامج، مبارك آدم (ريكي) من السودان وحسن عبد الله من الصومال، في تطوير منهج دراسي للتمكين العرقي ومناسب ثقافياً لصفوفهم بتوجيه من عضو مجلس إدارة منظمة «سوّيا»، شيرين كيل، وقاموا في النهاية ببناء فريق من المعلمين المتطوعين الذين يحافظون على تشغيل المشروع طوعاً، مع أكثر من ٢٠٠ طالب مُسجَّلين حالياً. وعندما ضربت جائحة كوفيد-١٩ البلاد، تم نقل البرنامج عبر الإنترنت ومن ثمَّ توفير فرصة للترابط المجتمعي في وقت الأزمات والعزلة. وقد استشهدت طالبة تطورت إلى معلمة عندما سُئلت عن سبب تبرعها بوقتها للتدريس بكلمات أغنية للمطربة السودانية الشهيرة حنان النيل: «لو اعيش زول ليهو قيمة»؛ أي لكي أعيش كشخصٍ ذي قيمة.

رفض الاستسلام

ليس من المضمون مطلقاً إحداث تغيير في السياسة كنتيجة للتعبئة. وعلى الرغم من الرحلة الطويلة للسعي إلى دمج لاجئي الأقليات، واستجابة لأمر حكومي دخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٩، توقفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تسجيل اللاجئين «غير السوريين» الوافدين حديثاً. وتمثل عملية أنجزة منظمة «سوّياً» أحد أنماط التعبئة، وعلى الرغم من أنه لم يتم تجريمها بشكل مباشر، إلا أن الأطر التشريعية وعوامل أخرى استمرت في أن تُشكّل تحدياً لوجود منظمة «سوّياً»، مما دفعنا في النهاية إلى إلغاء التسجيل والعودة إلى العمل كفريق متطوع. ومع ذلك، فقد ثبت أن العلاقات التي بنيناها في أوقات الأزمات لا يمكن تعويضها وأنها طويلة الأمد؛ حيث إنها واصلت مساعدة أولئك العالقين في حالة من النسيان على التمسك بحلم مستقبل أفضل واستعادة الثقة في قوة البشر.

وقد استطاع اللاجئون وطالبو اللجوء من الأقليات في الأردن النجاة من خلال اعتماد التضامن المجتمعي كأسلوب حياة، وينتظر البعض إعادة التوطين منذ أكثر من ١٥ عاماً. وخلال هذا الوقت، فقد تم تعبئتهم علانية من خلال الاحتجاجات وسراً من خلال التعليم. يُعد رفض الاستسلام شكلاً من أشكال المقاومة. وطالما يقاوم اللاجئون باختيارهم العيش، فليس لدينا خيار آخر سوى العمل جنباً إلى جنب مع المجتمعات، بما في ذلك قادتهم وشبابهم، وتسهيل زيادة الوعي حول موضوعات مثل الرعاية الذاتية وتعبئة الدعم بأمان ضمن حدود القانون. ويحدوني الأمل أنه من خلال تركيز معرفة أفراد المجتمع والبناء على مهاراتهم، يمكننا بناء شراكات أقوى وتطوير أشكال مبتكرة للعمل الإنساني المبني على علاقات عميقة من التفاهم والثقة والاحترام المتبادلين.

دينا بسلان *dina.baslan@sawiyan.org @dinabaslan*
المؤسِسة المشاركة لمنظمة سوّياً لتنمية المجتمع

١. لا يوجد في الأردن هيئة تشريعية وطنية تُنظّم استجابة اللاجئين وهي دولة غير موقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.
٢. دينا بسلان، أ. كفيتينجين، م. بيرلمان (٢٠١٧) «المأوى في عمّان، مركز الهجرة المختلط» bit.ly/sheltering-amman
٣. آصف بيات (٢٠١٣) «الحياة تحت مظلة السياسة. كيف يُغيّر الأشخاص العاديون الشرق الأوسط»، مطبعة جامعة ستانفورد
٤. ر. جونستون ودينا بسلان وأ. كفيتينجين (٢٠١٩)، «إدراك حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدان أخرى غير سوريا»، المجلس النرويجي للاجئين في الأردن bit.ly/realizing-rights
٥. راقبت الحكومة الأردنية المعاملات المماثلة بموجب قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب منذ أوائل القرن الحادي والعشرين.
٦. يسمح نظام الكفالة للعمال الأجانب بالحصول على الإقامة من خلال كفالة مواطن أردني.

المساعدة القانونية المتمحورة حول المجتمع: تعزيز الحماية والوصول إلى الحقوق للاجئين

إضار مروب وشول سايمون

عمد مقدم خدمة محلي في القاهرة بالشراكة مع المنظمات التي يقودها اللاجئون إلى تطوير شبكة لامركزية من الخدمات القانونية المجتمعية بغية حماية حقوق اللاجئين بشكل أفضل، مع العمل أيضاً على تعزيز دمج اللاجئين في عمليات صنع القرار الأوسع.

في السنوات الأخيرة، كانت المنظمات غير الحكومية في الجنوب العالمي تتحدى هيمنة الشمال العالمي على المساعدة الإنسانية والحماية، وكانت تدعو إلى التغيير، مع تسليط الضوء على أهمية إدماج اللاجئين وتأثير المنظمات التي يقودها اللاجئون.[١]

أُسست كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين (StARS) عام ١٩٧٩ في القاهرة بمصر لتقديم الخدمات التعليمية للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك الأطفال والبالغين. وبمرور الوقت، بدأت الكنيسة في تقديم خدمات إضافية مثل الدعم النفسي والاجتماعي والتوعية المجتمعية والخدمات القانونية المتخصصة من خلال برنامج المساعدة القانونية للاجئين (RLAP)؛ علماً بأن الكنيسة تُعد حالياً منظمة يقودها اللاجئون.

في عام ٢٠١٨، بدأ برنامج المساعدة القانونية للاجئين تدريب المستشارين القانونيين للاجئين لتقديم التمثيل القانوني والمشورة للاجئين في تحديد الوضع القانوني للاجئين (RSD) وعمليات التسجيل.[٢] بعد المرحلة الأولى الناجحة من هذا البرنامج، بدأ برنامج المساعدة القانونية للاجئين في النظر في كيفية استخدام هذا النموذج لتلبية الطلب المتزايد باستمرار على الخدمات القانونية. وانطلاقاً من اعترافه

بقوة اللاجئين وقدراتهم، طوّر البرنامج شراكات مع منظمات يقودها اللاجئون (RLOs) (التي تشارك معها كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين بالفعل في خدمات أخرى) لتدريب مساعدي اللاجئين على تقديم الخدمات القانونية المجتمعية، وبالتالي تسهيل وصول اللاجئين إلى الحماية والحقوق.

يسعى البرنامج شبه القانوني إلى تحقيق اللامركزية في الوصول إلى الخدمات القانونية المجانية من خلال تعيين ١٥ مساعداً قانونياً في ١٥ منظمة يقودها اللاجئون مختلفة، يقع كل منها في الأحياء التي يعيش فيها معظم اللاجئين في مصر. وقد كان الهدف المنشود من البرنامج هو تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية على نطاق واسع داخل مجتمعات اللاجئين، لا سيّما للوصول إلى المجموعات التي قد لا تتمكن من الوصول إلى مقدمي الخدمات التقليديين، مثل الوافدين الجدد من ذوي الإعاقة، والذين لديهم مخاوف تتعلق بالحماية تمنعهم من مغادرة مناطق معينة، والأسر الضعيفة التي تعوقها تكاليف السفر.

في المرحلة التجريبية للبرنامج، قدم برنامج المساعدة القانونية للاجئين ومحاموه من اللاجئين تدريباً قانونياً مكثفاً وبرامج تظليل للمساعدين القانونيين لمجتمع اللاجئين لتثقيفهم بشأن إجراءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والقانون الدولي للاجئين، والحماية، والأخلاقيات المطبقة على المساعدة القانونية للاجئين؛ ثم بدأ المساعدون القانونيون في تقديم المشورة والخدمات لمجتمعات اللاجئين من خلال شرح حقوق اللاجئين في الاجتماعات وورش العمل، ومن خلال تقديم المشورة القانونية المباشرة للاجئين في مكاتب المنظمات التي يقودها اللاجئون.

تم تعزيز هذه الخدمات من خلال إنشاء مسار إحالة بين المنظمات التي يقودها اللاجئون وكنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين لتحديد اللاجئين الأكثر ضعفاً وإحالتهم إلى الكنيسة للحصول على الخدمات القانونية وغير القانونية. شارك المساعدون القانونيون أيضاً في الأنشطة الهادفة لزيادة وعي اللاجئين بكيفية الوصول إلى الخدمات القانونية في القاهرة بشأن الحماية الجسدية والتشريعات المحلية التي تؤثر على مسائل الأحوال الشخصية، مثل إجراءات الحصول على شهادات الولادة أو الزواج أو الوفاة. بالإضافة إلى ذلك، قدم المساعدون القانونيون معلومات وجلسات توعية حول مقدمي الخدمات المحليين، وعملوا على مواجهة الاستغلال والمخططات الاحتيالية التي يواجهها طالبو اللجوء واللاجئون في مجتمعاتهم.

المزايا والنجاحات

كان للبرنامج شبه القانوني تأثير هائل لأنه قدم معلومات أساسية حول الخدمات وحقوق اللاجئين، كما قدم هذه الخدمات مباشرة إلى المجتمعات؛ علماً بأن المساعدين القانونيين هم الأفضل تأهيلاً لإدارة وإحالة الحالات الأكثر ضعفاً والأكثر إلحاحاً إلى مقدمي الخدمات المحليين والدوليين. وتتسم البيئة الخاصة بالحصول على الحقوق في أوضاع اللاجئين بالتعقيد، وتحرص كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين والشركاء من المنظمات التي يقودها اللاجئون على دعم اللاجئين في هذه السياقات.

وقد أدى وجود برنامج للمساعدين القانونيين مُدمج في المنظمات التي يقودها اللاجئون إلى توحيد الإحالات بين المنظمات التي يقودها اللاجئون وكنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين، مما أتاح لمجموعة أكبر من طالبي اللجوء الحصول على المشورة بشأن طلب اللجوء في مصر، وتسجيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتحديد الوضع القانوني للاجئين وخدمات الحماية المُقدمة. وخلال هذه العملية، علمت كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين أن المساعدة القانونية الإنسانية التقليدية يمكن أن تكون غير فعَّالة في مواجهة احتياجات اللاجئين المعقدة والعاجلة في كثير من الأحيان في المناطق الحضرية. وأدى وجود مساعدين قانونيين في المنظمات التي يقودها اللاجئون إلى التسريع من عملية تقديم الخدمة وتقليل الضغط على العديد من مقدمي الخدمات، كما تناولت بعض حواجز الوصول المُضمنة في عملية تقديم خدمات المساعدة الإنسانية التقليدية. ويمكن لحشد برامج شبه قانونية مماثلة أن تساعد في تعزيز حقوق اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نطاق أوسع بكثير.

ومع ظهور جائحة كوفيد-١٩، أغلق معظم مزودي الخدمة أبوابهم جزئياً وتحولوا إلى العمل عن بُعد. ومع ذلك، ظلت العديد من المنظمات التي يقودها اللاجئون مع مساعدين قانونيين في القاهرة مفتوحة لسد الفجوة، والاستجابة بشجاعة للاحتياجات العاجلة للاجئين والمهاجرين المعرضين للخطر على الرغم من موارد وقدرات المنظمات التي يقودها اللاجئون المحدودة.

وقدم المساعدون القانونيون المشورة إلى اللاجئين وساعدوهم على ملء نماذج التسجيل عبر الإنترنت، وأبرزوا استفسارات التسجيل الأكثر إلحاحاً لمقدمي الخدمة المناسبين. وخلال هذه الفترة، حدد المساعدون القانونيون أكثر من ألف من اللاجئين

الأكثر ضعفاً والذين يحتاجون إلى التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الذي أوقفت فيه المفوضية جميع أنشطة التسجيل، باستثناء الحالات الطارئة والعاجلة. ولولا عمل المساعدين القانونيين في المنظمات التي يقودها اللاجئون هذه، لكان من المستحيل تقريباً تحديد وضمان حماية طالبي اللجوء واللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون مع المساعدين القانونيين في حالات رفض تحديد وضع اللاجئ القانوني من قبل مفوضية شؤون اللاجئين في مصر يضمن حصول الجميع على المشورة في وقت يشهد زيادة حادة في معدلات الرفض.

عمل المساعدون القانونيون في المنظمات التي يقودها اللاجئون أيضاً على تحديد اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين بسبب مخاطر الحماية الإضافية مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد نجح المساعدون القانونيون في إحالة أكثر من ٣٠٠ حالة إلى كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين على مدار السنوات الثلاث الماضية، والتي تم تقييمها بعد ذلك بواسطة برنامج المساعدة القانونية للاجئين وإحالتها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (تمثل حوالي ٢٤٪ من إحالات برنامج المساعدة القانونية للاجئين إلى المفوضية للنظر في إعادة التوطين).

ما زالت الحواجز اللغوية تمثل تحدياً كبيراً للعملاء الضعفاء الذين يتعاملون مع مقدمي الخدمات التقليديين. وفي بعض الأحيان، يفشل العملاء في الوصول إلى مثل هذه الخدمات أو تحدث أخطاء في الترجمة الفورية، أو تجبر الحواجز اللغوية في الطلبات الكتابية طالبي اللجوء على الدفع مقابل المساعدة - باستخدام الأموال التي يمكن توظيفها بشكل أفضل في تلبية الاحتياجات الأساسية. ويمكن للمساعدين القانونيين مساعدتهم بشكل كبير في التغلب على هذه التحدّيات، والتواصل مباشرة مع العملاء وحتى التوافر خلال أيام العطلات.

التحدّيات التي تمت مواجهتها

كان العديد من التحدّيات التي واجهتها كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين في إنشاء برامج شبه قانونية في المنظمات التي يقودها اللاجئون في القاهرة راجعة إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون والتي تعاني من نقص في الموارد ونقص التمويل، وفي التحيزات الحالية والتصورات المسبقة ضد اللاجئين وقدرتهم على تنفيذ خدمات عالية الجودة مع معايير عالية من النزاهة. غالباً ما كان يُنظر إلى ذلك من خلال إحجام المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) ووكالات الأمم المتحدة عن العمل عن كثب مع المنظمات التي يقودها اللاجئون، ولكن لوحظ أيضاً من خلال سلوك بعض أعضاء المجتمعات نفسها، الذين كانوا يميلون إلى افتراض أنهم سيحصلون على خدمات أفضل من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية.

أدركت كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين وشركاؤها من المنظمات التي يقودها اللاجئون أن تطوير الخدمات يجب أن يكون مصحوباً بتعزيز الأنظمة الداخلية وهياكل الإدارة داخل المنظمات التي يقودها اللاجئون كخطوة حاسمة للتخفيف من هذه التحدّيات. ويمكن أن تُعزى النجاحات التي تحققت في مواجهة هذه التحدّيات إلى النهج التشاوري والشامل لبناء القدرات الذي تبنته «كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين» في تنفيذ البرنامج شبه القانوني. وقد اعتمدت الكنيسة على نهج متعدد الجوانب يجمع بين تطوير الخدمات وتطوير أنظمة قوية للحوكمة والمساءلة، إلى جانب الاستقرار المالي. وعلاوة على ذلك، أدركت الكنيسة أن تغيير طريقة التفكير المطلوب من اللاجئين للنظر في الخدمات المقدمة من المنظمات التي يقودها اللاجئون الأخرى سوف يستغرق وقتاً. وبناءً على تجربة الكنيسة، فإننا نسلط الضوء على النقاط المُهمة التالية.

أولاً، زودت الكنيسة المنظمات التي يقودها اللاجئون بأداة لإدارة الحالات لضمان قدرتها على الحفاظ على سرية سجلات العملاء (وتجنب الازدواجية) ويمكنها المتابعة بشكل صحيح، وبالتالي تعزيز جودة خدماتها والثقة فيها.

ثانياً، أجرى برنامج المساعدة القانونية للاجئين والمنظمات التي يقودها اللاجئون جلسات توعية مشتركة في المجتمعات، بالاستفادة من قدرات التوعية الخاصة بالمنظمات التي يقودها اللاجئون لتعزيز الوعي بالخدمات المتاحة.

ثالثاً، تحتضن الكنيسة بصورة مستمرة الفرص المتاحة عبر المنتديات المختلفة ومع شركائها لتعزيز أهمية إشراك اللاجئين في صنع القرار وتصميم البرامج وتنفيذ الاستجابات لاحتياجات مجتمعات اللاجئين. وقد دعمت الكنيسة عدداً من المنظمات التي يقودها اللاجئون لعرض هياكل عملها والحوكمة على المنظمات الدولية غير الحكومية وتعمل بشكل وثيق مع المنظمات التي يقودها اللاجئون لتطوير الخدمات والإحالات جنباً إلى جنب مع مقدمي الخدمات الآخرين. ولاحظت الكنيسة أن المنظمات التي يقودها اللاجئون قادرة بنجاح على إنشاء إحالات مع جهات فاعلة دولية ومحلية أخرى في تقديم الخدمات: ضاربة بذلك أمثلة توضح أن هذا النموذج قد يؤدي إلى تحقيق خطوات ملموسة نحو إدماج اللاجئين.

التوصيات

قد يؤدي إدراج اللاجئين في خدمات المساعدة القانونية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الحقوق للاجئين الذين قد يكونوا معزولين بسبب ملفات الحماية الخاصة بهم أو نقاط الضعف الخاصة بهم. ونظراً لأن المساعدين القانونيين يعيشون داخل مجتمعات هؤلاء اللاجئين، فإن لديهم وعياً أفضل بالمشاكل التي تواجه مجتمعاتهم يومياً، وهذا يسمح لهم بالاستجابة الفورية لاحتياجات اللاجئين. سوف نُقدِّم التوصيات التالية لأي منظمة يقودها اللاجئون أو غير حكومية ترغب في تعزيز خدمات المساعدة القانونية المجتمعية.

ويُعد تطوير شراكات للمنظمات التي يقودها اللاجئون لإدماج اللاجئين في صنع القرار وتقديم الخدمات خطوة رئيسية نحو تحقيق الاستدامة وتقديم الخدمات الفعَّالة. ومع ذلك، فإن هذه العملية تجلب معها عدداً من التحدّيات. ونوصي بوضع أساس للشراكة المتكافئة والتعاون القوي من أجل تحديد الحلول المشتركة للتحديات التي نواجهها.

وينبغي أن تدرك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور المنظمات الإقليمية والمحلية وقدرتها على توفير تدخلات حماية هادفة من خلال إشراك المنظمات التي يقودها اللاجئون في آليات التنسيق بين الوكالات وفي هياكل مجموعات الحماية؛ وهذا من شأنه أن يساعد جميع الجهات الفاعلة على فهم احتياجات اللاجئين الأكثر ضعفاً بشكل أفضل وأفضل طريقة للاستجابة، فضلاً عن أنه سيدعم تكليف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الحماية الدولية.

وأخيراً، نوصي بتكرار برنامج المساعدين القانونيين في أجزاء مختلفة من العالم لأنه يعزز تبادل المعرفة، ويسمح بفهم أكبر للتحدّيات التي يواجهها اللاجئون، ويدعم الهدف المشترك بين جميع الجهات الفاعلة لتقديم خدمات مستدامة وعالية الجودة وفعَّالة للاجئين.

إضار مروب *amarup@stars-egypt.org*
نائب المدير بقسم التواصل المجتمعي

شول سايمون *chuoltutyat@gmail.com*
المدير القانوني السابق بقسم التواصل المجتمعي

كنيسة سانت أندروز لخدمات اللاجئين (StARS)

١. مبادرة RRLI (٢٠٢٢)، "تقرير الأثر في عام ٢٠٢٢"
www.refugeeslead.org/evidence ؛ مركز دراسات اللاجئين (٢٠١٨)، "اللاجئون كمقدمي خدمات الحماية والمساعدة"، موجز بحثي ١٠
bit.ly/RSC-Refugees-Social-Protection-Kenya-Uganda
٢. هـ. جيريل ور. ولبابيتر (٢٠٢٠)، "محامو اللاجئين في مصر"، مدونة مبادرة قانون اللاجئين حول اللاجئين والهجرة القسرية
bit.ly/refugee-lawyers-Egypt

اللاجئون والشرق الأوسط العربي: خدمات الحماية المُقدمة في الدول غير الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالوضع القانوني للاجئين (رِف-أرَب)

كيف تكون حماية اللاجئين في الدول التي تواجه تدفقات غير عادية للاجئين والتي ليست طرفاً في الاتفاقيات القانونية الدولية الرئيسية التي تنص على حماية اللاجئين في العالم؟

رِف - أرَب (٢٠١٩ - ٢٠٢٣) هو مشروع متعدد التخصصات تحت قيادة البروفيسور/ ماجا جانمير، وبمشاركة المساهمين من جامعة جلاسجو وجامعة وارويك وجامعة يورك وجامعة أربيل التقنية؛ علماً بأن المشروع مُمول من قبل مجلس الأبحاث بالنرويج وتستضيفه كلية الحقوق بجامعة أوسلو. ويتطرق هذا المشروع إلى مسألة حماية اللاجئين في دول الشرق الأوسط العربي التي لم تصدق على الاتفاقية الخاصة بالوضع القانوني للاجئين لعام ١٩٥١.

هناك ثلاثة أهداف للمشروع، وهي:

- دراسة الظروف التاريخية والسياسية المتعلقة بأسباب بقاء العديد من الدول في هذه المنطقة غير أطراف في الاتفاقية
- استكشاف كيفية تنفيذ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسلطاتها لتوفير الحماية الدولية للاجئين في هذه الدول ذاتها
- دراسة السبل المتاحة للاجئين في هذه البلدان عن طريق منظمات المساعدة القانونية غير الحكومية في تأمين الحماية القانونية على أساس الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان والتشريعات المحلية الأخرى.

لمزيد من التفاصيل، بما في ذلك قائمة المنشورات، يُرجى زيارة موقع المشروع على الرابط التالي:
www.jus.uio.no/ikrs/english/research/projects/ref-arab/

نودّ أن نشكر شريكنا في هذا العدد الخاص: مشروع رِف أرَب في جامعة أوسلو، بتمويل من مجلس أبحاث برنامج المشاريع المستقلة في النرويج (FRIPRO).

ونودّ أيضاً أن نشكر الجهات المانحة الأساسية لدينا، التي ساهمت في خروج نشرة الهجرة القسرية إلى النور، ومن بينها:
ADRA International • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNHCR • Women's Refugee Commission.
يمكنكم العثور على قائمة كاملة ومحدثة على موقعنا الإلكتروني: www.fmreview.org/ar/for-donors/donors

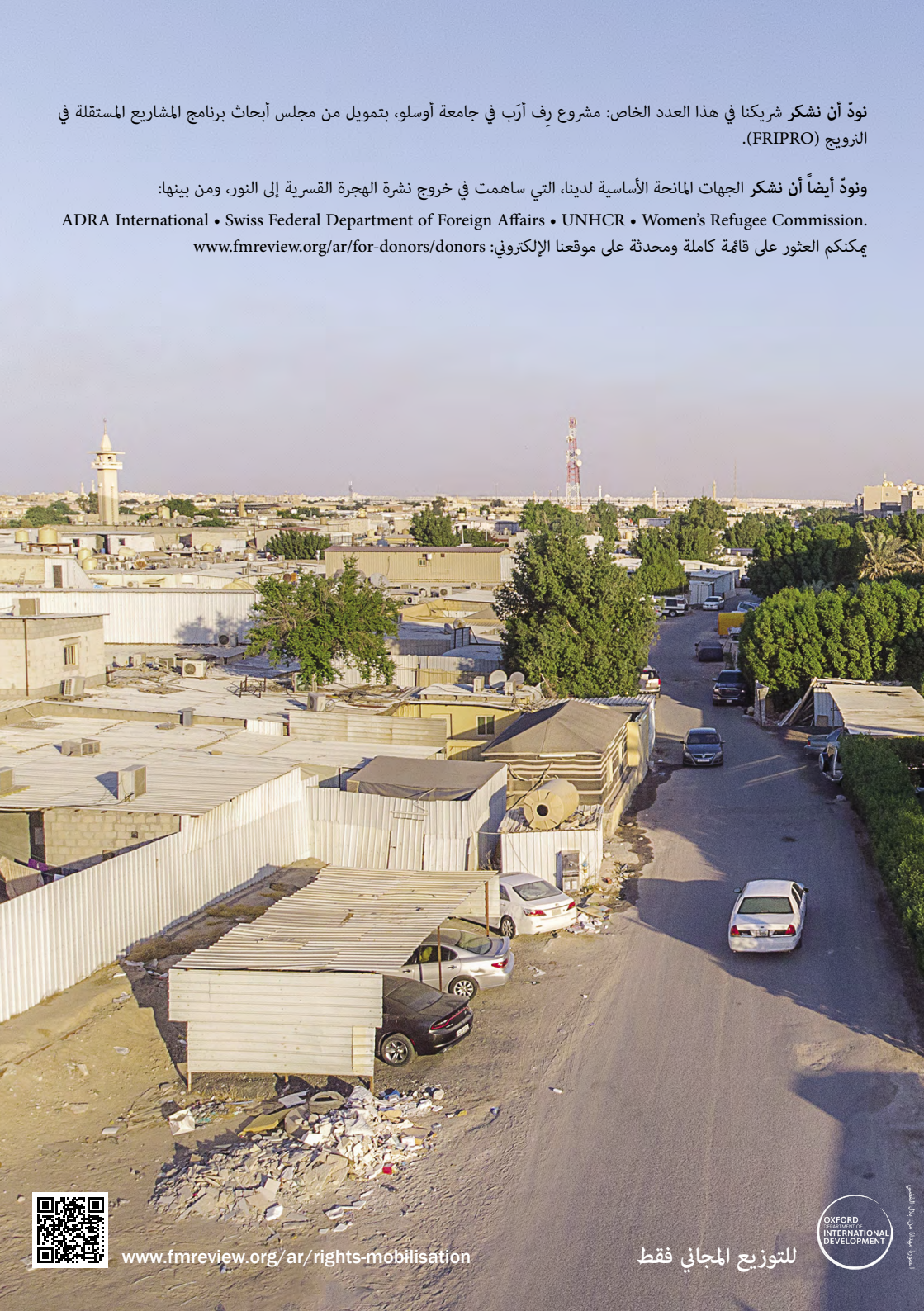

www.fmreview.org/ar/rights-mobilisation

للتوزيع المجاني فقط

OXFORD DEPARTMENT OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT

الصورة مهداة من بلال الطفلي